الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الموضـــــــــــــــــوع

أثر الشراكة الأورومتوسطية على ميزان مدفوعات الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
سلمي رجاء

الأستاذ المشرف:
د. رحمان آمال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بن الزاوي عبد الرزاق	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	رحمان آمال	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا	جامعة بسكرة
3	عديسة شهرة	أستاذ محاضر -ب-	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الموضـــــــــــــــــوع

أثر الشراكة الأورومتوسطية على ميزان مدفوعات الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
سلمي رجاء

الأستاذ المشرف:
د. رحمان آمال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بن الزاوي عبد الرزاق	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	رحمان آمال	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	عديسة شهرة	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/2019

إهـداء

أهـــدي ثمــرة جهــدي وعملـــي هــذا إلـــى الوالديـــن
رحمهما الله تعالى وأسكنهما فسيح جنانه

وإلـــــى زوجي الحبيب السيد: العابدي عبد الحميد

وإلى أولادي: ماريا، مايا، محمود، ميرال

وإلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم وإلى صديقاتي العزيزات.

وإلى كافـــة الأهـــل والأقـــارب،

وإلـــى كـــل مـــن علمنـــي حرفـــا وعلمنـــي أدبـــا
وساعدنـــي وشجعنـــي لكـــي أصـــل إلـــى مـــا أريـــده.

شكـــــر وتقديـــــر

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من ساعدني بنصائحه ولم يبخل عليا بتوجيهاته الأستاذة المشرفة: رحمان آمال.

وإلى الأستاذ الذي مد لي يد العون: رحماني موسى، بن الزاوي عبد الرزاق.

وإلى كل أساتذتي الذين رافقوني في مشواري الدراسي من البداية إلى النهاية، وإلى كل الأساتذة.

وإلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل.

الملخص

الملخص

إن التحديات والصعوبات التي واجهتها إقتصاديات الدول النامية وظهور التكتلات الإقليمية، كانت من بين أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى إبرام إتفاقية مع الإتحاد الأوروبي في محاولة لإنعاش الإقتصاد الوطني، خصوصا بعد الأوضاع الحرجة التي مرت بها خلال الثمانينات من إختلالات في موازين المدفوعات، إذ كان لابد من تبني إستراتيجيات جديدة لتصحيح هذا العجز، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الشراكة الأوروبية –الجزائرية– من خلال تناول الأسباب والمراحل المتوصل إليها وما أفرزته الشراكة من مزايا وسلبيات وكيفية الإستفادة من نقل الخبرات والتكنولوجيا، ومن ثم قياس أثر هذه الشراكة على ميزان مدفوعات الجزائر، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، وإعتماد المنهج القياسي لدراسة الأثر، حيث تم إعتماد متغير الشراكة الأورومتوسطية كمتغير نوعي ومتغير الواردات والناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة للفترة 1990–2018.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر وكذا الشراكة الأورومتوسطية تعتبر المتغيرات الأكثر تأثيرا في أرصدة ميزان مدفوعات الجزائر للفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطية، الشراكة الأوروجزائرية، ميزان المدفوعات، الإستثمار الأجنبي المباشر.

The challenges and the difficulties which the economies of the developing countries have faced and appearnce of regional conglomerates were one of the most important reasons and drives which leaded ALGERIA to make an agreement with the eueopean union attempt to reactivating the national economy especialy after the critical situations that ALGERIA passed through durig eighties representig in glitches payments steelyards forced to adopt new strategies to correct the diability.

For that the study aimed to projecting light on eueopean - algerian partner ship through taking the reached reasons and phases and advantages and disadvantages outcome from the partnership reputing how to get benefit from transfer experiences and technology then measuring the impact of this partnership on the algerian payments steelyard depending on the adjectival analytical method to get the theory sides of the subject and depend the measuring method to study the impact.

Where by the variant of european averaging partnership has been counted as qualitative variant and the impoets variant and the total local output and the direct foreign investment as a independent variants for period 1990- 2018.

The study summarizing that the direct foreign investment and the European averging partnership are concidering the most effective variants in payments steelyard stock of ALGERIA for period under monograph.

Keywords: Euro-Mediterranean partnership, Euro-Algerian partnership, balance of payments, foreign direct investment

فهرس المحتويات

الملخص VI
فهرس المحتويات .....**VIII**
فهرس الجداول .....**XII**
فهرس الملاحق .....**XIV**
مقدمة عامة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والأوروجزائرية

تمهيد **2**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أشكال الإندماج الإقتصادي..... **3**
المطلب الأول: مفهوم التكتل الاقتصادي..... 3
المطلب الثاني: أسباب ظهور التكتلات الاقتصادية..... 5
المطلب الثالث: أشكال التكامل الإقتصادي..... 8

المبحث الثاني: مسار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية..... **10**
المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الأورومتوسطية.....10
المطلب الثاني: أهداف ودوافع الشراكة الأورومتوسطية.....15
الفرع الأول: أهداف الشراكة الأورومتوسطية.....15
الفرع الثاني: دوافع الشراكة الأورومتوسطية.....15
المطلب الثالث: أبعاد إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية 17
المطلب الرابع: مسار برشلونة.....18

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة..... **20**
المطلب الأول العلاقات الإقتصادية الجزائرية الأوروبية ومسار مفاوضات الشراكة 20
المطلب الثاني: مضمون إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للجزائر 22

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأوروجزائرية.....25

المطلب الرابع: إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.....26

خلاصة الفصل الأول..... 28

الفصل الثاني: الجوانب الأساسية لميزان مدفوعات الجزائر وإنعكاسات الشراكة عليه

تمهيد 30

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات..... 31

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات.....31

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.....31

المطلب الثالث: كيفية القيد في ميزان المدفوعات 35

المبحث الثاني: أهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه 36

المطلب الأول: أهمية ميزان المدفوعات.....36

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات 37

المبحث الثالث: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات..... 38

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات.....38

المطلب الثاني: إختلال ميزان المدفوعات.....39

المطلب الثالث: خصائص ميزان مدفوعات الجزائر 43

المبحث الرابع: آثار الشراكة الأورومتوسطية على ميزان مدفوعات الجزائر..... 46

المطلب الأول: أثر الشراكة الأورومتوسطية على قطاع التجارة الخارجية.....46

المطلب الثاني: أثر الشراكة الأورومتوسطية على الإيرادات 46

المطلب الثالث: تطور أرصدة ميزان مدفوعات الجزائر بعد إتفاق الشراكة الأورومتوسطية....48

خلاصة الفصل الثاني 53

الفصل التطبيقي: الدراسة القياسية لأثر الشراكة على ميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيد 55

المبحث الأول الطريقة والأدوات..... 56

المطلب الأول الطريقة والمنهجية المتبعة.....56

المطلب الثاني الأدوات المستخدمة في الدراسة.....56

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها..... 59

المطلب الأول: النظريات الإقتصادية والتوقعات القبلية.....59

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة.....60

المطلب الثالث: جودة النموذج.....62

المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي لمعادلة النموذج 63

خلاصة الفصل التطبيقي..... 65

خاتمة عامة 67

قائمة المصادر والمراجع 71

الملاحق 77

فهرس الجداول

فهرس الجداول

جدول 1. 1: الدول المتوسطية الموقعة على إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي 14

جدول 1. 2: مساعدات الإتحاد الأوروبي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة للفترة (1978-1996) 22

جدول 1. 3: قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي..... 24

جدول 1. 4: رزنامة تفكيك المنتوجات الصناعية في إطار إتفاق الشراكة الأوروجزائرية..... 26

جدول 2. 1: عناصر ميزان المدفوعات 34

جدول 2. 2: حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة (2005-2018) 47

جدول 2. 3: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2002-2007..... 49

جدول 2. 4: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2008-2010..... 50

جدول 2. 5: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2011-2018..... 51

جدول 3. 1: تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى مخرجات برنامج EVIEWS-10 60

جدول 3. 2 : نتائج المقارنة بين قيم T الجدولية والمحسوبة..... 61

جدول 3. 3: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج..... 62

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

ملحق 1: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج..... 77
ملحق 2: إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء (LM test)..... 77
ملحق 3: اختبار تجانس الأخطاء..... 78
ملحق 4: إختبار Ljung-Gox..... 79
ملحق 5: إختبار التوزيع الطبيعي Normality test..... 79
ملحق 6: جدول المعطيات مقدرة بمليار دولار..... 80

مقدمة عامة

يتميز النظام العالمي الجديد بفكرة التوجه نحو إقامة تكتلات إقتصادية كبيرة تستطيع من خلالها البلدان تحمل المخاطر وتقاسم الرفاهية، وأصبح المجال الإقليمي الإقتصادي هو المسيطر، وهذا قصد الحصول على أكبر الارباح والمكاسب من التجارة الدولية، وعليه فقد ظهرت تجارب كبيرة لإقامة تكتلات إقتصادية ولعل أنجعها هو الإتحاد الأوروبي الذي تجاوز كل المراحل والذي يعتبر نموذجا للتكامل الإقتصادي.

تندرج اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية الموقعة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط ضمن مسار برشلونة الذي عقد سنة 1995 بهدف إقامة منطقة أورو متوسطية للتبادل، وفي هذا السياق سعت الجزائر إلى عقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي من أجل إيجاد حل للأزمات الإقتصادية المالية وكان ذلك في 2002/04/22 بمدينة فالونس، ودخل حيز التنفيذ في الأول من شهر ديسمبر سنة 2005، لعل دافع الجزائر لعقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي هو الأزمات التي واجهتها على مستوى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية .... إلخ، من أجل توفير الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتحسين من وضعية الإقتصاد الوطني عن طريق علاج الخلل في ميزان المدفوعات.

إن تناول العلاقة المحتملة بين الشراكة الأورو متوسطية وميزان المدفوعات الجزائري يكون بإسهاب وتمحيص يعد أمرا حتميا نظرا لأهمية المتغيرين، كما أن الشراكة الأورو متوسطية تعد حلقة وصل بين إقتصاديات دول البحر الأبيض المتوسط وتعتبر أحد الوسائل المباشرة التي توجه المعاملات الخارجية للدولة.

لقد عانت الجزائر مثل الكثير من الدول النامية من نتائج سلبية للإختلالات الخارجية المتتالية كما أنها تعتبر من الدول التي أبرمت إتفاقيات كثيرة مع صندوق النقد الدولي التي عدت اللبنة لتطبيق سياسات التعديل الهيكلي المدعمة من طرف الصندوق، وإن الإعتماد على قطاع المحروقات كعنصر أساسي لبناء السياسات الإقتصادية الذي يشكل 98% من صادرات الدولة، حيث ربط تحسين ميزان المدفوعات بتحسين الميزان التجاري، وهو ما فرض على الدولة الدخول في الشراكة الأورومتوسطية.

على ضوء ما ذكر نجد أنه من الضرورة القيام دراسة العلاقة بين الشراكة الأورومتوسطية وميزان مدفوعات الجزائر، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهو أثر الشراكة الأورومتوسطية على ميزان المدفوعات الجزائري ؟

الأسئلة الفرعية

- ماهي أهم ملامح إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وماهي الدوافع والأهداف من إقامتها ؟
- ماهو مضمون الشراكة الأورومتوسطية ؟
- ماهي إنعكاسات إتفاقية الشراكة على ميزان المدفوعات الجزائري ؟

فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** الشراكة الأورومتوسطية هدفها توسعة المبادلات التجارية الأوروبية وفتح منطقة تبادل حر لمنتجاتها في أسواق الدول المطلة على البحر المتوسط، بما يضمن دوام تبعية هذه الدول لها إقتصاديا وإجتماعيا.
- **الفرضية الثانية:** تمثل إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية فضاء إقتصادي وسياسي يمكن الأطراف من توسيع معاملاته التجارية.
- **الفرضية الثالثة:** تؤدي الشراكة الأورومتوسطية إلى تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية، وبالتالي إنخفاض إيرادات الجزائر الجمركية التي تنعكس سلبا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

أسباب إختيار الموضوع

- الأهمية البالغة والتزايد المطرد للتكتلات الإقتصادية، والترتيبات الإقليمية التي كرستها العولمة.
- أهمية موازين المدفوعات في تحسين الحياة الإقتصادية وبالتالي تحقيق مسارات التنمية.
- حداثة موضوع الشراكة الأورومتوسطية وما تفرزه من آثار على إقتصاديات الدول النامية إذا ما حقق الهدف من وراء إنشاء منطقة التبادل الحر.

أهمية الدراسة

تستمد أهمية هذه الدراسة من خلال الإهتمام المتزايد بمشروع الشراكة الأورومتوسطية والذي يعتبر أحد الأشكال الحديثة للتجميعات الإقتصادية، بإعتباره مشروعا يساعد الدول الأعضاء المتوسطية في تحسين موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق إزالة كل العوائق والحواجز الجمركية واللاجمركية التي تحول دون إنشاء منطقة تبادل حر.

وهي محاولة لتسليط الضوء على إظهار أثر هذه الشراكة على ميزان مدفوعات الجزائر في ظل ما تفرزه هذه الإتفاقية من مخاطر كبيرة على إقتصاد الدولة الجزائرية.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة التطورات الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات الجزائري.
- معرفة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتحليل عناصره.
- محاولة إبراز الآثار السلبية والإيجابية على ميزان المدفوعات الجزائري بعد الإنضمام إلى الأورومتوسطية.
- تسليط الضوء على إنضمام الجزائر إلى الشراكة الأورومتوسطية.

هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والأوروجزائرية.

الفصل الثاني: الجوانب الأساسية لميزان مدفوعات الجزائر وإنعكاسات الشراكة عليه.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر الشراكة على ميزان مدفوعات الجزائر.

منهج الدراسة

تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي بالإعتماد على الدراسات والوثائق والإحصائيات والبيانات المختلفة بهدف الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، كما تم الإعتماد على الأسلوب القياسي لدراسة أثر الشراكة الأورومتوسطية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018.

حدود الدراسة

حتى لا نخرج على حدود الدراسة تعين علينا تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة، حيث تم تحديد الدراسة على دولة الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

الدراسات السابقة

- طالبي بدير الدين، "**الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على إقصاديات المغرب العربي، دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة بجامعة الجزائر 2011/2010، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الآثار التي يحدثها اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على القطاع الفلاحي، وتقديم صورة عن اهتمام هذا المشروع بالقضايا الفلاحية التي تعيشها دول البحر الأبيض المتوسط، ومنها الجزائر بالإضافة إلى الكشف

عن حجم الاستثمار الأجنبي وتوعيته في القطاع الفلاحي، وذلك من خلال متابعة ومعاينة ملف هذا القطاع، أما في هذه الدراسة فقد عالج الباحث موضوع أثر الشراكة على ميزان مدفوعات الجزائر، مع التركيز على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات.

- هويدي عبد الجليل، "**إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، قسمت إلى ثلاث فصور حيث خصص الأول لدراسة الإطار النظري لكل من التجارة الخارجية وإتفاقيات الشراكة، بينما خصص الثاني لدراسة العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة الأورومتوسطية، أما الثالث فخصص لدراسة التجارة الخارجية في ظل إتفاقية الشراكة وأهم الإجراءات المتعددة لإنجاحها، وقد إختلفت هذه الدراسة عن موضوع هذا البحث من حيث الإطار الزماني (1990-2018)، مع الإعتماد على المنهج القياسي في دراسة أثر الشراكة.

- عقبة عبد اللاوي، "**الإقليمية الجديدة وآثارها على إقتصاديات الدول النامية**" دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007/2008، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على بعض تجارب التكتلات الإقليمية الجديدة حقيقتها والعوامل الدعمة لها والفرص التي تتيحها والتحديات التي تواجهها من خلال دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك، وبعض الآثار المحتملة للشراكة الإقليمية الجديدة والتكامل الإقتصادي مع إعطاء نموذجين لهما (النافتا والشراكة الأورومتوسطية) والوصول في الأخير للآثار المراد دراستها، وتشترك هذه الدراسة مع موضوع البحث في إظهار الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية، أما أوجه الإختلاف فتكمن في عدم التطرق لتكتل النافتا إلى جانب تمايز فترة الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والأوروجزائرية

تمهيـد

إن بروز العولمة وظهور الإنفتاح الإقتصادي في ظل العديد من التغيرات الإقتصادية التي أدت إلى ظهور التكتلات الإقليمية التي تهدف إلى تنشيط الحياة الإقتصادية وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو الثقافية، ومن بين هذه التكتلات نذكر الإتحاد الأوروبي، هذا الأخير سعى إلى تكوين علاقات وشراكة مع الدول الواقعة في الضفة الجنوبية من البحر المتوسط من أجل فتح أسواق جديدة وتوسيع الحصة السوقية العالمية ولتعزيز أواصر التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول النامية مع بعضها البعض.

وسيتم ضمن هذا الفصل تناول الإطار العام للتكتلات الإقتصادية وكذا المسار التاريخي والإقتصادي للشراكة الأورومتوسطية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أشكال الإندماج الإقتصادي.

المبحث الثاني: مسار مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أشكال الإندماج الإقتصادي

بعد الحرب الباردة شهد العالم العديد من التغيرات وتزايد الإتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية بكاملها، وتسارعت العلاقات التجارية بين الدول مما صاحبها إتساع حركة السياحة وتطور التكنولوجيا والتمويل وكذا الإستثمار وغيرها من الفرص التي تتيحها العولمة الإقتصادية، كل هذه التداعيات نتجت عنها دواعي لتوحيد التوجه الدولي ودمجه في ثقافة عالمية واحدة، الشيء الذي أدى إلى تزايد التكتلات الاقتصادية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتخطي كافة أوجه الحياة المعاصرة، ونستعرض في هذا المبحث مفهوم التكتل الإقتصادي، وأسباب قيامه.

المطلب الأول: مفهوم التكتل الاقتصادي

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم التكتلات الإقتصادية بإعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعولمة، فمنذ الحرب العالمية الثانية وفي ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي ظهرت منظمة الأمم المتحدة وكذا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات دولية لإدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية للعالم، كما ظهرت في نفس المرحلة منظمات إقليمية أخرى مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة. **(أسامة المجذوب، 1999، صفحة 52)**

تجدر الإشارة قبل التطرق إلى مفهوم التكتلات وأسبابها إلى التعريف بمصطلح التكامل الاقتصادي وإختلافه عن مصطلح التعاون الإقتصادي من حيث وجهات نظر الإقتصاديين من جهة، ومن جهة أخرى إلى التفرقة بين التكامل والتكتل الاقتصادي.

تعريف التكامل الإقتصادي: تعددت التعريفات واختلفت في وضع تعريف لمصطلح التكامل الاقتصادي، إذ نجد البعض يدخل نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أنه مجرد قيام علاقات بين إقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على تكامل إقتصادي. **(إكرام عبد الرحيم، 2002، صفحة 44)**

يرى G.Myrdal: أن التكامل عبارة عن العملية الاجتماعية والإقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي، مع وجوب تحقيق التنسيق، والتجانس في سياسات الاقتصاد.

ويؤكد J.Machlup: أن جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون إنتقال الأيدي العاملة، رأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية لإحراز التكامل الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة

مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن إستمرار عدم التمييز والتحيز المتعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة وذلك على أساس الكفاءة الاقتصادية البحتة.

كما يعرف بيلا بلاسا Bella.Blassa التكامل الإقتصادي على أنه: عملية وحالة فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في إنتقاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية. **(بيلا بلاسا)**

في حين يوضح محمد محمود الإمام: أن التكامل الإقتصادي يعني إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول لتحقيق الإنتاج بين العديد من الوحدات الاقتصادية لدولتين إثنيتين أو أكثر. **(عبد القادر رزيق المخادمي، 2009، صفحة 25)**

وبناء على ماسبق، يمكن صياغة تعريف التكامل على النحو التالي: بحيث أنه هو عملية متقدمة من العلاقات الإقتصادية الدولية تؤدي إلى إزالة جميع الحواجز والعوائق التي تحول دون توحيد السياسات الاقتصادية وذلك بهدف تحقيق إندماج بين الوحدات الاقتصادية بطريقة تسهل إنتقال عناصر الإنتاج، فيما يعظم العملية الإنتاجية ويحقق أهداف مشتركة.

أما التكتل الإقتصادي فيعرف على أنه: درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا وإجتماعيا، والتي يربطها في النهاية مصالح إقتصادية مشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول. **(عبد الكريم شنجار العيساوي، 2004، صفحة 45)**

كما يعرف التكتل على أنه: تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الإنتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين فد يكون إتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة. **(إبراهيم محمود الشافعي محمد، 2005، صفحة 27)**

التعريف الشامل للتكتلات الاقتصادية: يمكننا من خلال التعريفين السابقين إستخلاص تعريف شامل للتكتلات كمرحلة من مراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي، وهي مجموعة التدابير والإجراءات التي تدخل في إتفاق مجموعة من الدول تقضي بتنسيق السياسات الإقتصادية وإلغاء الحواجز الجمركية والتعريفية واللاجمركية من أجل تحقيق منفعة ومكاسب مشتركة.

المطلب الثاني: أسباب ظهور التكتلات الاقتصادية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى قيام التكتلات منها ماهي دوافع سياسية، ومنها ماهي دوافع إقتصادية.

أولا: الدوافع السياسية

إن البعد السياسي له وزن هام كدافع لقيام التكتلات الإقليمية وتشكيلها، فرغبة الدول في تجميع قواها لتكون محورا هاما في تسيير الأحداث العالمية، وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال النموذج الأوروبي، فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي سابقا، أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها، كما أنها لا تستطيع مجابهة التطورات الخارجية إذا مابقيت منفردة ولا أن تؤثر على سير الأحداث في العالم، بما في ذلك ضمان رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها، وبالتالي إتجه التفكير إلى أهمية الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التطورات المتسارعة عالميا، ومن هنا يتبين الدور الذي يلعبه العامل السياسي الذي يحفز مختلف الأقطار إلى تكوين تجمعات وتكتلات إقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم إستقلالها السياسي ولزيادة قوتها التفاوضية، لأن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية. **(حسين عمر، 1998، صفحة 13)**

ثانيا: الدوافع الإقتصادية

هناك من العوامل ذات الطبيعة الإقتصادية ما يمكن أن يؤثر على توجه الدول المختلفة نحو تفضيل مشروعات التكامل الإقليمي وذلك لوجود رغبة قوية لهذه الدول في التصنيع.

ويمكن تلخيص بعض العوامل الإقتصادية في النقاط التالية:

- ترى الدول النامية في أن إنضمامها إلى التكتلات الإقليمية وخصوصا في أي مرحلة لها بين (الشمال والجنوب) خطوة لمواجهة الآثار الإقتصادية للعولمة أو تحقيقها. **(عبد الكريم شنجار العيساوي، 2004، الصفحات 27-28)**
- إن العمل الفردي للدول والتعامل مع العالم لا يعطي فرص للنجاح المضمونة، كذلك الإستفادة من الميزة النسبية لكل أطراف التكتل ومن ثم زيادة القدرة التفاوضية مع الشركاء التجاريين.

- الإندماج والتكتل فرصة لتعويض صغر حجم السوق المحلي، حيث كلما زاد عدد الأعضاء المنضمين كلما زاد حجم السوق، وبالتالي زيادة عدد المستهلكين، وبالتالي تصريف الفائض من الإنتاج والخدمات المتاحة. **(سمية مساهل، 2014، الصفحات 32-33)**
- الرغبة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال الإستفادة من إقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع إقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة إستغلال وفورات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحث والتطوير.
- رغبة الأعضاء في تحسين درايتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
- تنمية بعض الصناعات التي فشلت الدولة في النهوض بهذا القطاع دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة.
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسات الإقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي، يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصداقية. **(سمية مساهل، 2014، صفحة 33)**

وهنا تجدر الإشارة إلى إختلاف دوافع التكتل بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة:

1. دوافع التكتل الإقتصادي بالنسبة للدول النامية

قد ذهب البعض إلى أن التكتل الإقتصادي بين الدول النامية له فائدته لأنه يجمع بين إستراتيجية التوجه الخارجي وإستراتيجية التوجه الداخلي، لا تستطيع الدول النامية أن تعيش فرادى، لأن الدفاع عن مصلحتها يفرض عليها التكتل الإقتصادي، ويكون لهذا التكتل مبرراته الموضوعية على الصعيدين:

أ. **على الصعيد الوطني:** الدول النامية تتصف عموما بضيق نطاق الأسواق المحلية، وهذا يشكل عقبة أمامهم للتوسع في المشروعات الإقتصادية التي تحتاج إلى أسواق واسعة تساعد في تنميتها وإزدهارها، أضف إلى ذلك المركز التفاوضي للدول النامية في مجالات التبادل التجاري الدولي وما ترتبط به من قواعد تنظيمية وأخرى مؤسسية، ولعل ذلك يرجع إلى إعتمادها على تصدير المواد الأولية وإتجاه معظم تجارتها الخارجية إلى الدول الرأسمالية في مقابل ضعف تجارتها البينية مع مثيلاتها وإعتمادها على إستيراد معظم مستلزمات الإنتاج من الخارج، فضلا عن تبعيتها الثقافية والعلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة الرأسمالية، وهو ما يؤدي إلى ضعف فرص التنمية الحقيقية في الدول النامية. **(محمد وفيق عبد المجيد، 2013، الصفحات 166-169)**

ب. على الصعيد الدولي: فإن الإتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقتصادية الإقليمية بين الدول النامية أصبح ضرورة لمواكبة ظاهرة العولمة وما تقتضي إليه من تدفقات التجارة والإستثمار والتقنيات والتقلبات الاقتصادية التي تشدها الدول الرأسمالية.

2. دوافع التكتل الإقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة

إن السياسات الإقتصادية ذات التوجه التحرري التي انتهجتها معظم الدول المتقدمة عقب إنهيار المعسكر الإشتراكي في بداية التسعينات كان لها أثرا هاما على عولمة الأنشطة الاقتصادية الدولية نتيجة لتخلي هذه الدول على السياسات الحمائية والعوائق التي كانت تواجه حركة التجارة الدولية، وإنتقال رؤوس الأموال فزاد إنفتاح هذه الدول وإندماجها في الإقتصاد العالمي، الأمر الذي ساعد على إتساع حجم التجارة الدولية وتسارع حركة الإستثمارات ورؤوس الأموال، وبالتالي إزدياد إمكانية عولمة النشاط الاقتصادي ككل. **(محمد وفيق عبد المجيد، 2013، الصفحات 140-166)**

إن إتجاه الدول المتقدمة نحو إنشاء تكتلات إقليمية لا يرجع إلى مجرد قناعة نظرية يفيد جميع الأطراف، وإنما يرجع إلى أسباب تتعلق بأوضاعها الإقتصادية الذاتية ومن أهمها ما يلي:

- تسعى الدول الصناعية في هذا الإطار إلى الإستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالإستقرار لعقود طويلة، وهي تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد، لذا فإن تغيير هذه الهياكل إستجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الإقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والإدخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل من التكتل أمرا إيجابيا وإختيارا مناسبا للمستقبل.
- ما يراه الإقتصاديون والسياسيون في هذه الدول من أن التوسع في التجارة الخارجية كفيل بتخطي المظاهر الاقتصادية السلبية لاسيما فيما يتعلق بالبطالة وتحسين معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: أشكال التكامل الإقتصادي

من وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعمليات التكاملية وتعريف النظرية الإقتصادية يفرق المحلل الإقتصادي بين 6 صور من التكامل الإقتصادي يمكن التمييز بينها على النحو التالي:

أولا: منطقة التجارة التفضيلية

في هذا النوع من التكتل تقوم الدول الأعضاء بالتقليل من الحواجز التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول المتكتلة، إضافة إلى التخفيف من الحواجز الجمركية دون الإلغاء النهائي للرسوم، وتتخذ من أجل ذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة

وفي هذا النوع من التكامل يتم إلغاء جميع القيود الجمركية والإدارية بين الدول المشاركة مع إحتفاظ كل دولة لتعريفتها إتجاه العالم الخارجي.

ثالثا: الإتحاد الجمركي

ويتم فيه إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على حركة السلع والخدمات مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه باقي الدول خارج التكتل. **(محسن البدوي، 2011، الصفحات 109-110)**

رابعا: السوق المشتركة

وهي درجة أعلى في سلم التكامل مقارنة مع منطقة التجارة الحرة أو الإتحاد الجمركي، حيث بالإضافة إلى حرية إنتقال السلع والخدمات، وإنشاء الجدار الجمركي يتم إلغاء القيود على إنتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم فيها الحرية التامة لإنتقال السلع والأشخاص ورأس المال، ومن الأمثلة على ذلك السوق الأوروبية المشتركة.

خامسا: الإتحاد الإقتصادي

وفي هذه المرحلة يضاف إلى وجود سوق مشتركة تطبيق إجراءات توحيد السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك السياسات الإجتماعية والضريبية وإعانات الفقر والبطالة وما إلى ذلك.

سادسا: الإندماج الكلي

وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل حيث يتم تحقيق وحدة إقتصادية يتم في إطارها حرية إنتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الإقتصادية وغيرها بالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الإتحادية الناتجة عن الإتحاد الإقتصادي التام تحل محل شخصية الدولة السابقة، وهذا يعني بالضرورة إنشاء سلطة إتحادية فوق قومية، تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها الإتحاد بحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الإقتصادية. **(محسن البدوي، 2011، صفحة 126)**

المبحث الثاني: مسار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

في هذا المبحث سنتطرق إلى السياق التاريخي للشراكة وتحديد مفهومها، ونحاول الوقوف على الملامح الأساسية لمسار مشروع الشراكة من بروتوكولات التعامل وصولا لعقد إتفاقيات الشراكة، كما سنوضح أهم الدوافع الأساسية لإنشاء مشروع الشراكة الأورومتوسطية، مع تحديد بعض الأهداف والأبعاد الرئيسية لها.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الأورومتوسطية

قبل التطرق إلى السياق التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية، يجدر بنا الإشارة إلى وضع مفهوم للشراكة: يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987م بالصيغة الآتية: "نظام يجمع المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين". **(Marie Françoise, 1999, p. 48)**

أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل إستعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED في نهاية الثمانينات. **(Bruno Ponson & Nguyen Van chan, 1999, p. 14)**

وفي هذا الإطار إقترحت هناء عبيد في أنها "مفهوم جديد للتنمية تتحول فيه علاقة مابين الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة على إحداث نوع من التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي والمجالات ذات الطابع أو الطبيعة الفنية الغير سياسية والإجتماعية". **(هناء عبيد، 2002، صفحة 19)**

أما فيما يخص تعريف الشراكة فقد تعددت تعاريف المهتمين والباحثين بتفسيرها واختلاف وجهات نظرهم نذكر منهم:

التعريف الأول: الشراكة هي إحدى مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها مؤسستين أو أكثر بصفة دائمة، والمشاركة لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الإختراع والعلامات التجارية. **(أبو قحف عبد السلام، 2003، صفحة 15)**

التعريف الثاني: الشراكة الأجنبية هي عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية أو خدمي أو تجاري) وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على المساهمة في رأس المال وإنما أيضا يتعلق بالإنتاج وبراءة الإختراع والعلاقات التجارية ومراحل الإنتاج والتسويق مع تقاسم المنافع والأرباح. **(زينب حسين عوض الله، 1998، صفحة 426)**

التعريف الثالث: يعرف الإستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية، تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه. **(سميح مسعود برقاوي، 1988، صفحة 18)**

إنطلاقا من التعريفات السابقة يمكنا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها تتمثل في نشاط إقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين ويمكن أن تكون طبيعة التعاون تجارية أو مالية، تقنية أو تكنولوجية.

أما بالنسبة للجذور التاريخية للعلاقات الأورومتوسطية فيعود إنشاء مشروع الشراكة الأورومتوسطية إلى الحقبة التاريخية من خمسينات القرن الماضي، إثر إنعقاد معاهدة روما سنة 1957م، والتي تنص في المادتين 277-288 على ضرورة إقامة علاقات إقتصادية تعاونية بين الدول الأوروبية التي انضمت إلى المعاهدة والدول النامية الحديثة العهد بالإستقلال، والتي من بينها دول جنوب وشرق المتوسط، وتحديد إجراءات تحرك السلع والخدمات بينهما، ويمكن تقسيم مسار العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول الحوض المتوسط إلى ثلاث مراحل كما يلي: **(هويدي عبد الجليل، 2013/2012، صفحة 50)**

المرحلة الأولى: (السياسة المتوسطية الجزئية سنة 1957-1972م)

تضمنت هذه السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية الجانب الإقتصادي والتجاري فقط، وكانت محدودة الرؤية وجزئية الحركة اتجاه الدول المنظمة، لذا أطلق عليها السياسة المتوسطية الجزئية، وكان إهتمامها يتركز على دول أوروبية غير مؤهلة للإنضمام للعضوية، أو مع دول جوار غير أوروبية، خاصة تلك الواقعة في حوض المتوسط، وتتضمن إتفاقيات لبعض التفضيلات التجارية تراعي فيها أوضاع الأطراف المشاركة، كما قد تحتوي على مساعدات يقدمها بنك الإستثمار الأوروبي، وكان أولها مع اليونان في 1962م، وتوقفت بعد الإنقلاب العسكري في اليونان، والثانية مع تركيا 1964م، منحتها بعض الحصص ومعونة من بنك الإستثمار الأوروبي، وعقدت الجماعة مع تونس والمغرب في 1969، إرتباط لمدة 5 سنوات، منحتها معاملة تفضيلية لمعظم صادراتها إلى الجماعة ولكن دون منحها معونات كتلك التي منحتها لتركيا واليونان، وكان معنى ذلك تفاوت في المعاملة تجاه دول المتوسط (تضم دول المشرق والمغرب العربي وتركيا واليونان وقبرص ومالطا وإسرائيل). **(مروش يوسف، 2013/2012، الصفحات 3-4)**

حيث عقدت إتفاقية مع إسرائيل سنة 1962م كما دعمتها بمعاهدة تفضيلية في 1970م منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق الشراكة في القرارات التي لها علاقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية

المشتركة، وبالتالي يعود بداية التعاون الأوروبي العربي إلى سنة 1969م من خلال إتفاقيات التعاون التي برمجت مع تونس والمغرب، حيث فتحت السوق الأوروبية إمكانية دخول المواد والمنتوجات المصنعة والنصف مصنعة لهذين البلدين دون فرض رسوم جمركية أو برسوم مخفضة بالنسبة للمنتجات الزراعية، وقد تمحورت الإمتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى القطرين حول:

- منح الإعفاء الجمركي لكل المنتجات الصناعية بإستثناء المنتجات الصناعية ذات الأصل الزراعي ومصنوعات الفلين، على أن تحترم المنتجات الصناعية المصدرة إلى المجموعة الأوروبية قاعدة المنشأ حتى تتمتع بالإعفاء.
- تقرر الإتفاقية أن زيوت النفط الخامة القادمة من المغرب أو تونس محددة عند الإستيراد عن طريق المجموعة الأوروبية ومعفاة من حقوق الجمارك، وعلى العكس من ذلك لأن المنتجات النفطية المحررة بالقطرين لا تعفى إلا في حدود حصة 100.000 طن.
- بالنسبة للمنتجات الزراعية معفاة من التعريفة الجمركية المشتركة المطبقة في المجموعة الأوروبية.

المرحلة الثانية: السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1989):

بدأت الدول العربية توقع عدة إتفاقيات في عقد الستينات، وكان يغلب عليها الطابع التجاري، وتتعلق أساسا بالصادرات الزراعية.

وفي بداية السبعينات إتبعت أوروبا إستراتيجية خاصة لدول البحر المتوسط، والتي عرفت بالسياسة المتوسطية الشاملة والتي ضمت إتفاقيات خاصة بالمنتوج الصناعي، والجانب الاجتماعي فيما يخص الهجرة إلى الجماعة الأوروبية، إضافة إلى التعاون في الميادين التقنية والمالية، حيث تم إنتاج هذه الإستراتيجية في قمة باريس (19-21 أكتوبر 1972) لتشمل كل الدول المقابلة للبحر المتوسط مباشرة والأردن، مع إستثناء تركيا واليونان، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة إتفاقيات بين أوروبا وهذه البلدان بدءً من إسرائيل في ماي 1975م، ثم تونس والمغرب والجزائر في أفريل 1976م، ومصر ولبنان في سنة 1972م، أما سوريا فكانت في 1974م، وقد كانت الإختلافات في التخفيضات الممنوحة للمنتوجات الزراعية، إذ شمل الجزء الأول من الإتفاقيات مجال التعاون الاقتصادي والمالي والفني والجزء الثاني شمل مجالات التعاون التجاري، وقد حدد التفضيلات التي يمنحها كل طرف للطرف الآخر. **(فتح الله ولعلو، 1982، صفحة 70)**

المرحلة الثالثة: السياسة المتوسطية المتجددة (1989-1996)

بسبب نقص نجاعة السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بدأت أوروبا تقوم بمراجعة كل علاقاتها مع هذه الدول وذلك بهدف تمتينها وإعطائها صفة الشريك الأول، إذ أنه وفي شهر جوان سنة 1990م أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرا لمراجعة العلاقات المتوسطية والتي عرفت بالسياسة المتوسطية المتجددة، والتي اعتمدت فيها الجماعة الأوروبية إدخال برامج تعاونها مع دول جنوب المتوسط وشرقه، وذلك بدعم كل من الإصلاحات الاقتصادية والأمريكية ودعم التوجه الإنفتاحي فيها. **(مروش يوسف، 2013/2012، صفحة 5)**

وجاءت هذه السياسة المتوسطية المجددة في ظل مجموعة من الأسباب وهي:

- محاولة تجاوز المنطق التجاري التقليدي وإدخال محاور جديدة للتعاون مثل البيئة والإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى ترقية التعاون الأفقي.
- إن تفاقم الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين أوروبا والبلدان المتوسطية من شأنه أن يعرض أمن أوروبا للخطر، وذلك للقرب الجغرافي وكثافة العلاقات.
- القدرة التفاوضية التي أصبحت تتمتع بها الجماعة وإتخاذ أسلوب التفاوض الجماعي كمنهج للعمل، وأصبح هذا الأسلوب هو القاعدة مع مرور الزمن.
- الذي ميز هذه السياسة زيادة حجم الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة.

بعد إنتهاج الجماعة الأوروبية هذه السياسات والتي أعطت الملامح الرئيسية للعلاقات المتوسطية، تم إنعقاد مؤتمر برشلونة في 27 و 1995/11/28 في برشلونة بإسبانيا، والذي يعتبر أول إتفاقية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط للدخول في شراكة أورومتوسطية، وقد حضر الاجتماع وزراء الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي والدول العربية، حيث تم فيه مناقشة مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي بما يساعد على التوصل إلى إتفاق موضح به الخطوط العريضة لصور التعاون، والتي يمكن أن توضح في شكل ميثاق جديد، بحيث يكون متلائم مع الجهود التي يدعمها الإتحاد الأوروبي في منظمة التعاون الأوروبي، وقد صدر عن مؤتمر برشلونة إعلانها (الذي يتكون من 70 بندا) والذي عبر عن رغبة الدول الشريكة في إقامة علاقات بينية على أساس تعاون وتضامن شاملين. **(عبد المطلب عبد الحميد، 2006، صفحة 161)**

كما نص المؤتمر على عقد مؤتمرات سنوية وبصفة دورية بالتناوب بين هذه الدول إلا أن هذا الطلب رفض من طرف وزراء خارجية الدول العربية لإحتضان هذه المؤتمرات في الدول العربية، وهذا قصد تفويت

الفرصة على إسرائيل للمشاركة في المؤتمرات الوزارية التي ستعقد في الدول العربية لإعتبارات سياسية وقومية ودينية.

بعد مؤتمر برشلونة تلاحقت مؤتمرات ضمن مسار هذا المؤتمر وهي مؤتمر فاليتا (مالطا)، في الفترة 15-16 أفريل 1997 بحضور وفود الدول السبع والعشرين، وذلك لتقييم ما تم تحقيقه من المحاور المتناولة في مؤتمر برشلونة ثم مؤتمر باليرمو بإيطاليا والذي إنعقد بين 3-4 جوان 1998، والذي إنعقد بصفة غير رسمية بعد مداولات وإتصالات تم إجراؤها مابين الدول الأعضاء ثم مؤتمر شتوتغارت بألمانيا من يوم 13 إلى 16 أفريل 1999م بدعوة من الكنفدرالية الأوروبية والإتحاد الدولي للمنظمات النقابية الحرة، ثم مؤتمر مرسيليا بفرنسا بتاريخ 15 و 16 نوفمبر 2000، ثم تلتها مؤتمرات أخرى، والتي ركزت على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة و كذا تشجيع الحكم الراشد ومساعي التكتلات الجهوية والعمل على الاستقرار وتطبيق الديموقراطية. **(المنتدى النقابي الأورومتوسطي، 2003)**

فيما يلي نستعرض الدول المتوسطية الموقعة على إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في الجدول التالي:

جدول 1. 1 يمثل: الدول المتوسطية الموقعة على إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

الدولة	إختتام المفاوض	توقيع الإتفاقيات	البدء بالتنفيذ
تونس	1995/06	1995/07	1998/03
المغرب	1995/11	1996/02	2000/03
فلسطين	1996/12	1997/02	1997/07
الأردن	1997/04	1997/11	2001/05
مصر	1996/06	2000/06	2004/06
لبنان	2002/01	2002/06	2006/04
الجزائر	2002/12	2002/04	2005/12

المصدر: الطاهر هارون، عادل بلجبل، المساعدات المالية في إطار برنامج PHARE, MEDA لماذا الإختلاف؟ الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إنفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص2.

المطلب الثاني: أهداف ودوافع الشراكة الأورومتوسطية

الفرع الأول: أهداف الشراكة الأورومتوسطية

تتمثل الأهداف الأساسية في ما يلي:

- تقديم مشاريع محسوسة وتجارب من شأنها أن تدعم دور المجتمع، لكي تخلق جوا من الثقة، وهذا يعتبر شرطا ضروريا لدعم منطقة التبادل الحر.
- إيجاد ركائز الاتفاق بين المساهمين في المجتمع والمهتمين بالتبادل الحر، والإنطلاق من عوامل التكامل، ثم تصور خطط التعويض العاجلة التي تسمح بالوصول إلى منطقة للتبادل في حوض المتوسط.
- تحديد العقبات التي تحول دون قيام تبادل حر، والصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطية حول المواد القابلة للمنافسة والمواد الحساسة أيضا.

لذلك فإنه من المتوقع أن تشمل منطقة التبادل الحر من 30 إلى 40 دولة يبلغ عدد سكانها 700 إلى 800 مليون نسمة، بإستثناء بعض التجمعات التجارية الصينية الآسيوية الباسيفية التي لا تزال في مرحلة التصور بدلا من المشروع، فإن منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية ستكون بلا منازع أكبر تجمع تجاري في العالم، وبالرغم من ذلك يمكننا القول أن أسباب هذه الشراكة هي أساسا أوروبية لا متوسطية إذ أن عدد الدول المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 تقريبا، بينما عدد الدول الأوروبية قد يفوق 25 دولة وأغلبها دول صناعية متقدمة، وهذا ما يجعل الشراكة ذات طابع خاص جدا. **(رعد حسن الصرن، 2001، صفحة 328)**

الفرع الثاني: دوافع الشراكة الأورومتوسطية

أولا: بالنسبة للاتحاد الأوروبي

تتمثل أهم مبررات ودوافع إقامة الإتحاد الأوروبي إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية للحفاظ على مصالحه، سواء كانت التجارية، الاقتصادية أو السياسية، وضمن هذه المبررات التي دفعت الجانب الأوروبي ما يلي:

1. دوافع سياسية

تشمل الأسباب السياسية التي دفعت أوروبا للقيام بإتفاقية الشراكة:

- إنهيار جدار برلين في نوفمبر 1989م ، قلب الساحة الأوروبية الجيوسياسية والإستراتيجية رأسا على عقب، حيث كان لتقدم العديد من دول وسط وشرق أوروبا للإنضمام للاتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الإتحاد الأوروبي جنوبا.

- الأمن الأوروبي والإستقرار الاجتماعي لدول الإتحاد الأوروبي اللذان تهددهما حركة اليد العاملة من دول شمال إفريقيا، بالإضافة إلى تصاعد موجات الأصولية والتطرف والإرهاب من دول جنوب المتوسط.
- وعي لدى أوروبا أن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا فقط، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية، مثل الهجرة التي تطلب تعاونا متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم برفع التنمية في بلدانهم مما يساعد على وضع حد للهجرة غير الشرعية، والتطرف لا يحل في أوروبا بل يقتضي حله أن يكون على مستوى متوسطي.
- أمن أوروبا هو أمن البحر المتوسط، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة.
- إنهيار الإتحاد السوفياتي وتفرد أمريكا وزيادة تواجدها في المنطقة العربية سيمكنها من الإستحواذ والهيمنة على منابع النفط فيها، لهذا تحركت أوروبا لإقامة قدر من التوازن مع أمريكا، كما تعتبر أوروبا أن الضفة الجنوبية للحوض المتوسط مجالها الحيوي الذي لا يمكن تجاهله أو التنازل عنه، وأنها المؤهلة لمساعدة الدول المتوسطية في تنمية إقتصادياتها بحكم عوامل جغرافية وتاريخية والمصالح الإقتصادية والتجارية.

2. دوافع إقتصادية

و تتمثل في ما يلي:

- دعم الوضع الاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي في دول المنطقة في إطار عمل إتفاقية منظمة التجارة العالمية، في إطار تنافس مع بلدان صناعية أخرى في المنطقة.
- حوض البحر المتوسط غني بالموارد الطبيعية التي تحتاجها أوروبا فهي متقاربة لثلاث قارات، حيث تعتبر المنطقة الوحيدة للتوسع الجغرافي لأوروبا لما تتمتع به من إيجابية القرب الجغرافي.
- تدعيم مراكز الإتحاد الأوروبي في مواجهة التكتلات الاقتصادية، ورغبته في منع قيام أي تكتلات إقتصادية أخرى في الجانب الجنوبي والشرقي لحدوده.
- أصبحت ظاهرتا العولمة والإقليمية من الملامح الأساسية للإقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقاط رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.
- الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الإندماج الأوروبي وتدعيم إبراز أوروبا كقوة إقتصادية لها مناطق نفوذها مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى.

- إن المحرك الرئيسي لقيام الشراكة الأورومتوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي للسيطرة على المنطقة العربية، فالإتحاد الأوروبي يرغب أن يلعب دورا في تقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها علاقات ثقافية، إقتصادية وتجارية تغوص جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن إستفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية وخاصة النفطية. **(سمير صارم، 2001، الصفحات 195-203)**

ثانيا: بالنسبة للدول المتوسطية

إن أهم الدوافع الخاصة بالدول المتوسطية التي أدت إلى عقد هذه الشراكة تتمثل في ما يلي:

1. دوافع سياسية

- وعي المواطنين بضرورة الأخذ بالأسلوب الديموقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية وإحترام للرأي الآخر، وتكريس لحقوق الإنسان، وهذا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا.

2. دوافع إقتصادية

- أهمية الإتحاد الأوروبي كمصدر للمساعدات المالية.
- وعي حكومي عربي بضرورة الإنفتاح على التكنولوجيا، المعرفة ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية.
- ضمان سوق أكثر إتساعا للمنتجات العربية من خلال منطقة التجارة الحرة.
- تحول نمط العلاقة مع الإتحاد الأوروبي من علاقة مانح ومتلقي إلى علاقة تعاون ومصالح مشتركة.
- الإستفادة من برامج التمويل الأوروبي، التكوين، المعلومات، التسويق، مواصفات الجودة، الخبرة، التكنولوجيا.

المطلب الثالث: أبعاد إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

يتم تنفيذ محاور إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية المشار إليها سابقا على مستوى بعدين أساسيين هما:

أولا: البعد الثنائي

يتحدد سيره عبر إتفاقيات الشراكة التي يبرمها الإتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدى، والتي تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة، وإن كان لكل منها يتضمن بعض الخصائص المتميزة فيما يخص العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة، مع التذكير أن الهدف الأكبر لهذا البعد يتمثل في تأسيس منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية بحلول 2010. **(إلياس عقال، 2016، صفحة 12)**

وفي هذا السياق يجب التنويه إلى أن تاريخ تأسيس منطقة التبادل الحر حدد فيما بعد لكل دولة على حدى، فعلي سبيل المثال في إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حدد بسنة 2017 ثم أجل إلى سنة 2020.

ثانيا: البعد الإقليمي:

ويقوم بشكل رئيسي على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات، بالإضافة إلى هذا فقد تم تأسيس عدد من الهياكل التي تجمع بين مختلف المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في مسار برشلونة كالبرلمانات، وكذا هيئات المجتمع المدني وغيرها، مع العلم أن الغاية الرئيسية من هذا البعد هو بناء الثقة والتعاون بين الدول.

المطلب الرابع: مسار برشلونة

إن مؤتمر برشلونة الذي إنعقد سنة 1995 بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي، والذي تم الإعلان من خلاله عن ميلاد الشراكة الأورومتوسطية، وكذا الأهداف المسطرة لهذه الشراكة والتي تمثلت في 3 ملفات أساسية هي:

1. الملف الاجتماعي والثقافي

ويتم فيه تعزيز التقارب بين الشعوب من خلال إنشاء شراكة إجتماعية وثقافية وإنسانية من شأنها تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية، وتعتمد أوروبا في التعامل مع بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط على سياستين وقد تم ذكرهما سابقا في أبعاد إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، وهما البعد الثنائي والبعد الإقليمي. **(بوزكري جمال، 2013، صفحة 88)**

في سياق مؤتمر برشلونة وقعت العديد من بلدان حوض المتوسط إتفاق شراكة مع أوروبا من بينها تونس 1995، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1998، الأردن 1997، ودخلت حيز التنفيذ 2002، المغرب 1996، والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2000، ثم الوصول إلى منطقة التجارة الحرة سنة 2012، الجزائر 2002، ودخلت حيز التنفيذ 2005.

2. الملف الاقتصادي

والهدف منه إقامة منطقة للتجارة الحرة عن طريق شراكة مالية وإقتصادية بما في ذلك بناء منطقة للرخاء المشترك.

3. الملف السياسي والأمني

ويتمثل في إرساء الإستقرار والسلام المشترك عن طريق تعزيز الحوار السياسي والأمني.

ومن أجل نجاح الشراكة الأورومتوسطية وكذا تحقيق منطقة التبادل الحر تبعا للمعاهدة المنعقدة، كان لزاما على دول جنوب الحوض المتوسط أن تعيد النظر في أوضاعها الإقتصادية وترقى بها إلى أفضل، وحتى تتمكن من تحقيق ماسبق لابد من وجود إعانات مالية، والتي من شأنها أن تساهم في تحريك الفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم، حيث عمل الإتحاد الأوروبي على توفير مساعدات وإمكانيات مالية، ومن أجل إدارتها قام بخلق تنظيم مالي يسمى بـ MEDA.

(Union Eurppéen, 2005, p. 23)

(La développement Assistance Méditerranéen Européen)

وكان برنامج MEDA الذي تم تبنيه في اجتماع مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي سنة 1996، وهو وسيلة أساسية لتمويل الشراكة الأورومتوسطية والتي انطلقت من 3 أهداف رئيسية وهي:

- مساعدة دول جنوبي المتوسط، بغية إيجاد منطقة تبادل حرة والعمل لدعم التحولات الاقتصادية.
- دعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية الدائمة.
- دعم التعاون الإقليمي وعبر الحدود.

وقد أخذت برامج الدعم MEDA إتجاهين:

- دعم الأنشطة والمشاريع المنصوص عليها في برامج (Programmes Indicatifs nationaux) PIN: والتي تعد إلى 9 دول من بين 12 دولة مشاركة، حيث تستثنى كل من قبرص ومالطا لأنهما في إطار الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وتحويلهما يتم خارج إطار MEDA كما تستثنى إسرائيل أيضا لأنها غير معنية ببرنامج PIN "البرنامج التأشيري الوطني" نظرا لمستواها الاقتصادي المتطور.
- دعم المشاريع الإقليمية المتبناة من طرف جنوب المتوسط دون إستثناء، وذلك وفق المخطط الإقليمي لبرنامج MEDA.

وقد تمت الموافقة على تقديم إحتياطي بمبلغ 4685 مليون أورو خلال الفترة مابين 1995 و1999 في شكل إعانات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية إلى جانب تدخل البنك الأوروبي BEI الذي أعتبر أهم مصدر من مصادر التمويل، إذ يمنح موازاة مع الإتحاد الأوروبي سنويا حوالي 3 ملايير أورو على شكل معونات أو قروض لدول البحر المتوسط.

ولقد قدر حجم المساعدات لبرنامج MEDA 1 بـ 3.4 مليون أورو للفترة الممتدة 1995-1999، وقدرت حجم المساعدات لبرنامج MEDA 2 بـ 5.4 مليون أورو للفترة من 2000-2006.

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة

إحتل موضوع الشراكة الأوروجزائرية مكانة هامة في جدول أعمال كلا الطرفين، ولقد تبلور ذلك عن طريق خطوات كثيرة ومفاوضات كبيرة خاصة لعقد الشراكة مع الجزائر، لما تتمتع به من سوق جديدة وواسعة، لذلك سنحاول في هذا المبحث توضيح مضمون هذه الشراكة وكذا مسار مفاوضات الشراكة معرجين في ذلك على أهداف الشراكة ومنطقة التبادل الحر الأوروجزائرية.

المطلب الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الأوروبية ومسار مفاوضات الشراكة

لقد سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها إلى إتباع سياسة توسعية خصوصا مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وعلى غرار هذه الدول كانت الجزائر من بين الدول التي لقيت إهتماما كبيرا لدى الأوروبيين، وذلك راجع لتراكم عدة إعتبارات تاريخية، سياسية وإقتصادية، حيث مثلت المجموعة منذ مطلع الستينات المتعامل التجاري الأول للجزائر، ورغم عدم توقيعها لأي إتفاق شراكة إلا أنها إستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لإتفاق مؤقت في 28 مارس 1963، وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما، والتي إعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة.
(Union Européenne, Février, Mars 2001)

في 26 أفريل 1976 تم التوقيع على أول بروتوكول تعاون بين المجموعة والجزائر، وقد شمل ثلاث مجالات والمتعلقة بالتجارة والجانب الاجتماعي وكذا التعاون في القطاع الاقتصادي والمالي.

فقد خصت المادة 8 من الإتفاقية على ضرورة تطوير المبادلات التجارية بين الأطراف، مع الأخذ بعين الإعتتبار الجوانب التنموية لكلا الشريكين، وكذا المستويات التنموية لكل منهما، وقد تمكنت الجزائر من الحصول على العديد من التسهيلات بنسب تتراوح من 20% إلى 100%، وكذلك السماح للمنتوجات الصناعية الدخول إلى السوق الأوروبية دون قيود بإستثناء بعض الصناعات التي تخضع لنظام الحصص.

أما في المجال الإجتماعي فقد تمكن العمال الجزائريون المقيمين بالخارج من الحصول على تسهيلات، إلا أنه لم يتم تنفيذ هذا المحور، وذلك لإرتفاع الإمتيازات الممنوحة وفق هذه الإتفاقيات الثنائية.

وقد تحصلت الجزائر في مجال التعاون الإقتصادي والمالي على مساعدات مالية، وذلك لتمويل البرامج المختلفة الاقتصادية والإجتماعية من خلال البروتوكولات المالية الأربعة المنعقدة منذ سنة 1976 إلى غاية سنة 1996، والتي بموجبها حصلت الجزائر على إعانات بلغت 949 مليون إيكو منها 214 مساعدات مالية بموجب البروتوكولات الأربعة، و 95 مليون إيكو بموجب السياسة المتوسطية المتجددة والتي تم فيها بعد إدخالها

في برنامج ميدا أما الباقي والمقدر بـ 640 مليون إيكو فكان في شكل قروض متقطعة. **(كربالي بغداد، 2005، صفحة 66)**

ومع إنضمام دول أخرى كإسبانيا والبرتغال واليونان والتي لها تشابه كبيرة بينها وبين تركيبة الصادرات الجزائرية، ومع ظهور المنظمة العالمية للتجارة والتي لا تعمل إلا وفق المصالح المتبادلة بين أطراف التبادل وإنضمام المجموعة الأوروبية إليها، حيث قام الإتحاد الأوروبي مراجعة سياسته الخارجية المتوسطية من خلال مؤتمر برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995، الذي أعلن الإتحاد الأوروبي عبره على ميلاد شراكة أورومتوسطية جديدة قائمة على تبادل المنافع والتي تستند إلى 3 أبعاد أساسية وهي البعد الاقتصادي والمالي والبعد الأمني والبعد الثقافي والإنساني.

وقد وافقت الجزائر الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي على غرار الدول المتوسطية، وقد بدأت المفاوضات في هذا الشأن في 14 مارس 1997، ونظرا لإختلاف مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، وذلك بسبب تجاهل الشريك الأوروبي تجاه العديد من المسائل كمشكلة المديونية، وإنتقال الأشخاص ... إلخ، كذا إهمال المصرف الأوروبي خصوصيات الاقتصاد الجزائري.

إن المشاكل الأمنية التي مرت بها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 التاريخ الذي تم فيه إستئناف المفاوضات وإستمرارها بصورة غير متقطعة بدراسة جميع المسائل المطروحة، حيث توصل الطرفين إلى إتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات، حيث تم التوقيع على إتفاق شراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، وجاء التوقيع الرسمي على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا لدى إفتتاح الندوة الأورومتوسطية، ليدخل حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2005.

فيما يلي سنستعرض مساعادات الإتحاد الأوروبي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة للفترة (1978-1996) في الجدول الموالي:

جدول 1. 2 يمثل: مساعدات الإتحاد الأوروبي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة للفترة (1978-1996)

الوحدة= مليون إيكو

البروتوكول	المبالغ المخصصة	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى الإجمالي
البروتوكول الأول 1978-1981	114	97	%83
البروتوكول الثاني 1981-1986	151	92	%65
البروتوكول الثالث 1986-1991	239	38	%16
البروتوكول الرابع 1991-1996	350	35	%10

المصدر: اللجنة الأوروبية، رابط الموقع:

http://www.delaza-ces.eu.int/fr/ualgerie/accordd'association.html

تاريخ الزيارة: 2020/04/20، على الساعة: 23:50

المطلب الثاني: مضمون إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للجزائر

لم تختلف إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية عن الإتفاقات الموقعة بين الإتحاد الأوروبي وباقي دول جنوب المتوسط، فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، مصر إتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، وقد جاء هذا العقد في 110 مواد موزعة على 9 أبواب شملت مختلف المجالات السياسية، والإقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وقد نال الجانب الاقتصادي حصة الأسد حيث ستأثر بخمسة أبواب كاملة. **(محمد لحسن علاوي و كريم بوروشة، 2016، الصفحات 36-37)**

الباب الأول: خصص للجوانب السياسية على غرار إرساء الديموقراطية وحقوق الإنسان والحوار السياسي وضرورة تحقيق الاستقرار والسلم الوطنيين.

الباب الثاني: تناول هذا الباب حرية إنتقال السلع، حيث وبمقتضى المادة 6 من العقد يتوجب على الطرفين إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة، إنطلاقا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي اتفق الطرفين على تطبيقها على حركة السلع، وكذا رزنامة التفكيك التدريجي لتلك الحواجز التعريفية.

الباب الثالث: يتعلق هذا الباب بتجارة الخدمات، ويدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحديد الخدمات، حيث يؤكد الإتحاد الأوروبي والجزائر إلتزامهما في إطار الإتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ

"الدولة الأولى بالرعاية" فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع إحتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

الباب الرابع: تناول هذا الباب مسائل المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة، حيث نص على قيام الطرفين لتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، كما نص على ضرورة عمل الطرفان على ضمان حرية تداول وإنتقال رؤوس الأموال المخصصة للإستثمار المباشر في الجزائر وكذلك الأرباح الناتجة عنه، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، وعدم التمييز بين المتعاملين الإقتصاديين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية.

الباب الخامس: يتعلق بالتعاون الإقتصادي، حيث يلتزم الطرفان على تفعيل التعاون الاقتصادي وفقا لما هو منصوص عليه في الإتفاقية، وقد حدد هذا الباب القطاعات المعنية بذلك، وتتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق على تحرير مبادلاتها التجارية، وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الاقتصاد الجزائري والإقتصاد الأوروبي والتي من شأنها أن تؤدي إلى رفع معدلات النمو، وكذلك خلق مناصب شغل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين.

الباب السادس: يشمل هذا الباب مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين، ويتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين، وتنقل الأشخاص مع إتخاذ كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك العمل على زيادة التعاون الثقافي والتربوي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بإستعمال كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

الباب السابع: ويتعلق هذا الباب بالتعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنى التحتية الإقتصادية، وترقية الإستثمار الخاص والنشاطات المولدة لمناصب شغل مع الأخذ بعين الإعتبار الآثار الناجمة عن إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري.

الباب الثامن: ويتعلق هذا الباب بالقضايا ذات الصلة بالعدالة والشؤون الداخلية، حيث إتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

الباب التاسع: يشمل الأحكام المؤسساتية العامة والختامية التي تحكم الإتفاقية، حيث نص على إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

فيما يلي سنتخلص قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي في الجدول التالي:

جدول 1. 3 يمثل: قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري.	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5%-15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار.	%23
2	سنتين بعد توقيع الإتفاقية ودخولها حيز التنفيذ تمتد من 5 سنوات أي نسبة 20% سنويا.	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار.	%26
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الإتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات أي 10% سنويا.	المنتوجات المصنعة التامة أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي تمثل 2.3 مليار دولار.	%50

المصدر: مولدي سليم، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم 13 ماي 2013، الجزائر، ص118

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأوروجزائرية

هناك العديد من الأهداف التي تبنتها هذه الشراكة فتباينت هذه الأهداف فلكل طرف دوافعه الخاصة وأهدافه المسطرة وفيما يلي نستعرض أهمها: **(أمينة الصديق، 2016، صفحة 322)**

أولا: أهداف الشراكة بالنسبة للجزائر

- رغبة الجزائر في الحصول على شروط تجارية أفضل مع شريكها الأوروبي، وذلك لتنمية صادراتها وغزو الأسواق الأوروبية من خلال إلغاء القيود الغير جمركية، وتخفيض الرسوم التعريفية، والتخفيف من تشدد الجانب الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية التي يجب توفرها في المنتج.
- إن عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يعزز موقع الجزائر ضمن المجموعة المتوسطية، وبالتالي إمكانية دعم برامج الإصلاح الاقتصادي، والإستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.
- يمكن لهذه الشراكة أن تمنح للجزائر بعض المصداقية للسياسات الإقتصادية الجزائرية لتوظيفها إقليميا ودوليا، خاصة في دعم موقف الجزائر من مفاوضات الدخول إلى المنطقة العالمية للتجارة.
- بإعتبار أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، إذ أن ثلثي المبادلات التجارية تتم مع دوله لذلك فإن إتفاق الشراكة يحسن من هيكل المبادلات التجارية الجزائرية، وكذلك يحسن من كفاءة قطاع الإنتاج.
- جذب الإستثمارات الأجنبية الأوروبية المباشرة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: أهداف الشراكة بالنسبة للاتحاد الأوروبي

إن مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995، ترجم أطروحات الإقليمية الجديدة والتي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية ودول الإتحاد الأوروبي الصناعية في تجمع كبير ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية، هذه الشراكة تعمل على رفع معدل النمو والإستفادة من نقل التكنولوجيا، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية للدول الشريكة. **(زايد مراد، 2006، صفحة 216)**

هذا الإتجاه وإن كان في الظاهر تميزه المساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة MEDA 1 و MEDA 2، فإن الأهداف الخفية والغير معلنة التي يعمل الإتحاد الأوروبي على تحقيقها من خلال إنشاء شراكة مع الدول المتوسطية، تظهر خلال البعد الإستراتيجي ويمكن إيجازها في ما يلي:

- التحكم في الهجرة نحو الدول الأوروبية.
- تصريف الفائض من المنتجات الأوروبية.

المطلب الرابع: إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

نصت المادة 6 من إتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة تبادل حر، بصفة تدريجية بين طرفي الاتفاق، وذلك في فترة إنتقائية لا تتجاوز 12 سنة من تاريخ عقد الإتفاقية ودخولها حيز التنفيذ وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وتعني هذه المنطقة أنه يتم إلغاء كل الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين عند إستكمال الفترة الإنتقالية المحددة، أي في آفاق 2017، إلا أنه تم تأجييل الاتفاق إلى سنة 2020 بسبب خسارة الجزائر قرابة 7 مليارات يورو من المداخيل الجمركية في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015، في حين لم يتم تعويض ذلك بتصدير منتجات جزائرية في أوروبا، كذلك قامت الجزائر بتقديم طلب تأجيل إنشاء منطقة التبادل 3 سنوات عام 2017 من أجل الفرصة للمؤسسات الوطنية للتأهيل والمنافسة.

وفي الجدول التالي سنوضح رزنامة تفكيك المنتوجات الصناعية في إطار إتفاق الشراكة الأوروجزائرية:

جدول 1. 4 يمثل: رزنامة تفكيك المنتوجات الصناعية في إطار إتفاق الشراكة الأوروجزائرية

القائمة	المنتوج	تاريخ التفكيك	نسبة التفكيك
القائمة 1	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 1 (الملحق 2)	إبتداء من 1 سبتمبر 2005	%100
القائمة 2	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 2 (الملحق 3)	1 سبتمبر 2007	%20
		1 سبتمبر 2008	%30
		1 سبتمبر 2009	%40
		1 سبتمبر 2010	%60
		1 سبتمبر 2011	%80
		1 سبتمبر 2012	%100
القائمة 3	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 3 وليست ضمن الملحقين 2 و 3	1 سبتمبر 2013	%70
		1 سبتمبر 2014	%80
		1 سبتمبر 2015	%90
		1 سبتمبر 2016	%95
		1 سبتمبر 2017	%100

المصدر: إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعامل الجزائري الأوروبي على ضوء الشراكة الأوروجزائرية لدراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص172.

القائمة رقم 1 تخص المنتجات الصناعية التي تم تفكيك الرسوم الجمركية عنها فورا وتحديدها بالكامل بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ وتتكون من 2076 منتجا خاضعة للجمركة بنسب 5% و 15%، ونفس المنتجات الصناعية الغير منتجة محليا.

خلاصة الفصل الأول

إن ما فرضته العولمة الإقتصادية من تحولات عميقة في الإقتصاد العالمي، أعطت دفع جديد لتطور العلاقات الإقتصادية الدولية الحالية وظهور نمط جديد وصيغ جديدة للتقارب من أبرزها التكتلات الإقتصادية، والتي يراد من وراءها إعطاء بعد جديد للعلاقات بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول النامية لتكون أكثر شمولا وأسوع نطاقا من تلك التي حكمت الطرفين منذ مطلع السبعينات.

في هذا السياق إرتبطت دول جنوب وشرق المتوسط تقليديا بدول الإتحاد الأوروبي مشكلة في ذلك علاقات إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثيقة، حيث تم عقد إتفاقيات وتنظيم بروتوكولات للتعاون غير محددة المدة في إطار ما سمي بالسياسة المتوسطية الشاملة، والتي سمحت هذه الأخيرة دخول المنتجات الأوروبية المصنعة دون فرض رسوم جمركية، إلا أن هذه الشراكة أعتبرات غير متكافئة الموازين بين الطرفين وتخدم مصلحة طرف دون الآخر.

ومامیز إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي أن هذه الإتفاقية قد أعطت رزنامة للتفكيك الجمركي وذلك لعدم تمكن الجزائر من إعادة تأهيل إقتصادها وفقا لمتطلبات هذه الشراكة، حيث لجأت إلى تأجيل هذه الرزنامة والتي كان هدفها إنشاء منطقة تبادل حر بحلول 2017، والتي تم تأجيلها إلى سنة 2020.

الفصل الثاني

الجوانب الأساسية لميزان مدفوعات الجزائر وإنعكاسات الشراكة عليه

تمهيد

لكل دولة محيط تعيش فيه وتكون من خلاله روابط مع العالم الخارجي، وتشكل عبر هذه الروابط علاقات إقتصادية تبادلية تختلف من حيث طبيعة مضمون التبادل، كما يترتب على هذه المعاملات إستحقاقات مالية متبادلة يتطلب تسويتها ومعرفة حقوق وذمم كلا الطرفين، كما يتعين معرفة إلتزاماتها إتجاه العالم الخارجي.

هذه المعاملات وما يقابلها من تدفقات مالية يجسدها ميزان المدفوعات، الذي يقوم بدوره تحليل الوضعية الإقتصادية لكل بلد ويعتبر المرآة العاكسة لمدى قوة إقتصاد ما، ومنه تصحيح الإختلالات لإعادة التوازن وذلك لتحقيق مسار التنمية الإقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مايلي:

- ماهية ميزان المدفوعات في المبحث الأول.
- أما المبحث الثاني سنتطرق إلى أهمية ميزان الدفوعات والعوامل المؤثرة فيه، أما بالنسبة للمبحث الثالث فيخص الإختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.
- أما المبحث الرابع سنتطرق فيه إلى آثار إنضمام الجزائر إلى إتفاق الشراكة الأورومتوسطية على ميزان مدفوعات الجزائر.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

من أهم المؤشرات الإقتصادية لقياس نمو وقوة دولة ما، هو مؤشر رصيد المدفوعات وذلك أن للبيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة، والتي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، كما يسمح ميزان المدفوعات لصناع القرار بمعرفة وتحليل وضعية الإقتصاد الوطني، وما زاده أهمية هو حجم المبادلات التجارية نحو الخارج، وبهذا يعد الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات الدولية. **(سمير فخري نعمة، 2011، صفحة 70)**

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الإقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما، وغير المقيمين في فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.

(فايح حسن خلف، 2004، صفحة 93)

وهو عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، غالبا ما تكون سنة. **(السيد محمد أحمد السريتي، 2009، صفحة 226)**

ويعرف أيضا على أنه بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية، وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة. **(عبد الرحمان يسري وآخرون، 2005، صفحة 323)**

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف التالي: "ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان المقيمين والأعوان الغير مقيمين.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات إلى عدة أقسام مختلفة، ويضم كل منها نوعا معينا من العمليات والمعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة في أهدافها، ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ التقسيم التالي وذلك لوضوحه ومنطقيته.

أولا: ميزان العمليات الجارية

يشمل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات القطري مجموعة متنوعة من التدفقات المالية الناتجة عن المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو بالنقصان، لذلك يطلق عليه أحيانا إسم حساب الدخل، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما:

(جمال الدين عويسات، 2003، صفحة 50)

1. **الميزان التجاري:** ينقسم هذا الميزان إلى حسابين هما:

- **ميزان التجارة المنظورة:** ويسجل في جانبه الدائن الصادرات لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل المبالغ المستلمة كمقابل لها في الجانب المدين من الميزان، أما في الجانب المدين تسجل الواردات لأنها تمثل دينا على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات، أي حقوقا للدولة إزاء العالم الخارجي، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل الواردات في الجانب الدائن من الميزان، ويقصد بالميزان التجاري كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات التي تمر عبد الحدود الجمركية فهي سلع منظورة.
- **ميزان التجارة الغير منظورة:** ويقصد بها كافة الخدمات التي يتبادلها الداخل مع الخارج مثل النقل، السياحة، التأمين، الخدمات المهنية، فضلا عن بند الإستثمارات الذي يمثل في حقيقة الأمر إما خدمات أداها رأسمال محلي للخارج ويقابلها ما يحصل عليه في الداخل من أرباح وفوائد مختلفة، وإما خدمات أداها رأسمال أجنبي إلى الداخل ويقابلها ما يستحق على الداخل من تلك المداخيل.

2. **الدخل:** ويشمل تعويضات الأجور، دخول الإستثمارات.
3. **حساب التحويلات الجارية:** ويتعلق بالمبادلات التي تمت بين الدولة والخارج خلال فترة زمنية، ويتم فيه تسجيل كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد والتي تتلقاها دولة ما من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن، بإعتبارها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه العالم الخارجي. **(جمال الدين عويسات، 2003، صفحة 51)**

ثانيا: ميزان العمليات الرأسمالية

يسجل في هذا الحساب كافة المعاملات التي تنتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل أو الخارج بغرض الإستثمار، وتمثل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها من قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو إلتزاماتها في مواجهة هذه الدولة وينقسم حساب ميزان العمليات الرأسمالية

إلى قسمين، الأول يمثل التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل، والقسم الثاني يمثل التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل. **(زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، 1998، صفحة 96)**

ويتضمن كل حساب من الحسابات الموضحة بيان حقوق وديون الدولة من قبل الخارج وليست المعاملات المتصلة بالنوع الذي يخص به الحساب، وهكذا يشمل ميزان المدفوعات على جانبين: يتضمن أحدهما حقوق الدولة من قبل الخارج ويكون البلد دائنا بقيمتها نتيجة عملياته الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال فترة الميزان، أما الآخر يتضمن الديون أو حقوق الخارج على الدولة.

ثالثا: حسابات السنويات الخاصة

وتتمثل في حقوق السحب الخاصة، الذهب، وضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، الموجودات بالنقد الأجنبي، المستحقات الأخرى، إستخدام إئتمان الصندوق وأخيرا حسابات الخطأ والسهو.

فيما يلي سنمثل عناصر ميزان المدفوعات في الجدول التالي:

جدول 2. 1 يمثل: عناصر ميزان المدفوعات

البيان	المدين	الدائن
أولا: حساب العمليات الجارية		
1. السلع والخدمات		
• السلع:		
– سلع عامة.		
– سلع مستوردة، أو مصدرة للنقل.		
• الخدمات:		
– النقل.		
– النقل البحري		
• الأسفار:		
– أسفار الموظفين.		
– خدمات الإتصال.		
2. الدخل		
• تعويضات الأجور.		
• دخل الإستثمارات.		
3. التحويلات الجارية		
• الإدارات العامة، قطاعات أخرى.		
• دخل الإستثمارات.		
ثانيا: حساب رأس المال والعمليات المالية		
1. رأس المال		
• التحويلات الرأسمالية:		
– الإدارات العامة.		
– قطاعات أخرى		
• الإستلام بالتنازل على الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية.		
2. العمليات المالية:		
• الإستثمار المباشر.		
• الإستثمار في القيم المنقولة.		
ثالثا: حسابات التسويات الخاصة		
1. الذهب.		
2. حقوق السحب الخاصة.		
3. وضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.		
4. الموجودات بالنقد الأجنبي.		
5. المستحقات الأخرى.		
6. إستخدام إئتمان الصندوق.		
7. الخطأ والسهو.		

Source : FMI manuel de la balance de paiement, P 46-51

المطلب الثالث: كيفية القيد في ميزان المدفوعات

إن مبدأ إعداد ميزان المدفوعات هو القيد المزدوج مايجعله بالضرورة يكون متوازنا دائما أي تساوي المدين مع الدائن، وتندرج تحت هذا الجانب (الدائن) كافة العمليات التي تحصل الدولة على إيرادات عليها من العالم الخارجي ، تشمل الصادرات من السلع والخدمات، والهدايا والمساعدات المقدمة من الأجانب (التحويلات من طرف واحد) ورؤوس الأموال القادمة من الخارج، ويجدر الإشارة على أن التدفقات الرأسمالية تأخذ شكلين إما أن تكون زيادة في الأصول الأجنبية بالداخل أو تقليل أصول القطر في الخارج.

أما الجانب المدين يشمل الإستيراد من السلع والخدمات والهدايا والمنح المقدمة للخارج (التحويلات من طرف واحد)، رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل للخارج، ويأخذ هذا الجانب إما شكل زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو يقلل الأصول الأجنبية في الداخل طالما أن كلا العملياتان تستلزم مدفوعات إلى الأجانب. **(زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، 1998، صفحة 64)**

المبحث الثاني: أهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول: أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة تقدر بسنة، أي أن ميزان المدفوعات هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الإقتصادية التي تتم في فترة زمنية محددة وبالتالي بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الأخرى، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يعكس وضع فترة زمنية معينة نسبة الوردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعاته للخارج وتكمن أهمية ميزان المدفوعات في ما يلي: **(بسام الحجازي، 2003، صفحة 52)**

- تحليل تغيرات كمية الصادرات والواردات وتغيرات كل أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد إنطباق نظريات توازن ميزان المدفوعات المعروفة.
- معرفة أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة، كما يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة إعتمادا على ميزان المدفوعات.
- متابعة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الوردات، وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للإقتصاد.
- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة وإقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توفرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا المزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة. **(سامي عفيفي حاتم، 1995، صفحة 91)**
- يعتبر أداة للتقييم والتفسير العلمي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
- الأهمية النسبية للمبادلات الإقتصادية الدولية مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية النقدية مما يرتبط بالسياسة الإقتصادية الدولية. **(زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، 1998، صفحة 103)**

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في وضع ميزان المدفوعات أهمها مايلي:

أولا: سعر الصرف

إن ارتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية لمنتجات وخدمات هذه الدولة وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، كما يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات نتيجة لإنخفاض أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالعالم الخارجي.

ثانيا: التضخم

يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فيؤدي ذلك إلى إنخفاض الصادرات وإرتفاع الواردات لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار المنتجات المحلية.

ثالثا: الإختلاف في أسعار الفائدة

إن التغيير في أسعار الفائدة يؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف إستثمارها في سندات، لأن العائد يكون مرتفعا كما يمكن حدوث العكس، فعند إنخفاض أسعار الفائدة في الداخل مقارنة بالخارج فإن ذلك سيؤدي إلى خروج رؤوس الأموال نحو الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين.

رابعا: معدل الناتج المحلي

تؤدي الزيادة غي دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض الدخل إلى إنخفاض الطلب على الواردات.

المبحث الثالث: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

بإعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الإقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية فإنه من الضروري توازن جانبيه في آخر كل فترة، ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالإختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

في الحالة الطبيعية يكون ميزان المدفوعات متوازنا أي تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي، والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي.

1. التوازن الإقتصادي

يجب أن يتساوي ويتعادل ميزان المدفوعات حسابيا خلال سنة، ولكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في التسديد، بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز، أي أن التوازن الاقتصادي يرتكز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات. **(وليد عيدي عبد النبي، 2014، الصفحات 5-6)**

هنا يجدر بنا الإشارة إلى أن هناك نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات وذلك حسب الهدف من إجرائه، فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة (العمليات ما فوق الخط)، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط. **(زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، 1998، صفحة 126)**

أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط) وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة حساب الذهب للأغراض النقدية. **(يوسف عبد الباقي، 2001، صفحة 34)**

وعليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هي مصدر إختلال ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما عمليات الواقعة تحت الخط هي بمثابة الإجراءات التي تتخذها الدولة لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط في حالة الفائض أو العجز.

2. التوازن المحاسبي

ويطلق عليه إسم التوازن الدفتري وذلك لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية ويكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبية، لأن طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين. **(علي حافظ منصور، 1990، صفحة 100)**

المطلب الثاني: إختلال ميزان المدفوعات

1. مفهوم الإختلال

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية. **(محمد العربي ساكر، 2003، صفحة 95)**

فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة إختلال، وهذا الخلل لابد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على السلطات إتخاذ قرارات معينة لعلاج هذا الخلل، ويتعلق ذلك أساسا بالعجز وعلاجه حيث أن الفائض يسهل التخلص منه سريعا والمشكلة الأساسية تبقى في العجز.

2. أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات

يتعرض ميزان المدفوعات بأنواع مختلفة من الإختلالات منها ماهو عرضي ومنها ماهو موسمي وآخر دوري وهيكلي:

- **الإختلال العرضي:** ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها ميزان المدفوعات نتيجة عوامل عرضية أو طارئة كإصابة المحاصيل الزراعية بالتلف في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد.
- **الإختلال الموسمي:** وهو ما يطرأ على ميزان المدفوعات من تقلبات على مدار السنة بسبب العوامل الموسمية، قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية، وبالتالي تدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من السنة.
- **الإختلال الدوري:** ويحدث بسبب التقلبات الاقتصادية التي يكون توجهها للنظام الرأسمالي بحيث في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنتعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث عادة بصورة متكررة في كل 5 سنوات إلى 15 سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الاقتصادية.
- **الإختلال الهيكلي:** ويظهر هذا الإختلال عندما يتنقل الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، فتتجه الواردات نحو الزيادة بصورة كبيرة خلال الفترات الأولى للتنمية، في حين يقابلها إنعدام القدرة على

زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب لهذه الزيادة في حجم الواردات، هو الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تستخدمها الدولة لخلق رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، ويعالج هذا الخلل بتفعيل رأس المال طويل الأجل لزيادة حركته، ويكون هذا الإختلال نتيجة التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الوطنية لإرتباطها الوثيق بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك البلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة دولة أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع في تلك الدولة مقارنة بالعالم الخارجي مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على السلع المحلية، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات، كما يمكن حدوث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها، كما توجد أسباب هيكلية تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني خصوصا ما تتعلق بالتجارة الخارجية، وهيكل الناتج الوطني وينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية. **(محمد العربي ساكر، 2003، صفحة 96)**

3. كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

بمجرد حدوث خلل في ميزان المدفوعات تبدأ الدولة بسلسلة من أساليب المعالجة لتحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات، من هذه الأساليب نذكر منها:

أ. تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال آليات التكيف

هناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن تعرف على أنها مجموعة القوى التي يترتب عنها العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي لها القدرة على إعادة التوازن داخله، شرط عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال.

- **المنهج الكلاسيكي في توازن ميزان المدفوعات:** وترتكز هذه النظرية على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي بميزان المدفوعات والتغير في حجم أرصدة الدولة من الذهب، وبالتالي على المستوى العام للأسعار وما يترتب عنه من تغير في قيمة الصادرات التي تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن التلقائي، ويندرج ضمنها كل من: **(عبد الجليل هجيرة، 2012، صفحة 19)**
  - التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف.
  - التصحيح عن طريق آلية الأسعار.
  - التصحيح عن طريق تغيرات سعر الفائدة.
  - التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي.

- **المنهج الكينزي في توازن ميزان المدفوعات:** وتنطلق هذه النظرية في تحليلها بالتغيرات التي تطرأ على الدخول والتي تؤثر على الصرف الأجنبي، وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ومن أهم شروط هذه النظرية هي ثبات أسعار الصرف والأسعار والإعتماد على السياسة المالية خاصة الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل عن طريق مضاعف الإنفاق، وتتلخص هذه النظرية أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية. **(خالد أحميمة، 2013/2012، صفحة 98)**

ب. تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال سياسات التكيف

حسب النظريات السابقة التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بشكل تلقائي، بدون تدخل الدولة لإعادة التسوية وذلك إعتمادا على آلية السوق المستندة إلى حرية التجارة تصديرا وإستيرادا، وعدم وضع قيود تحد أو تقيد هذه الحرية، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات بالقيام بتغيرات في مستوى الأسعار والدخل الوطني، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار، وإستقرار الدخل الوطني عند مستوى التشغيل الكامل وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي، وفي ميزان المدفوعات تجنبا للإستمراره من ناحية أو للحد من الآثار الاقتصادية والإجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى، باللجوء إلى العديد من السياسات لعلاج إختلال ميزان المدفوعات، ففي حالة وجود عجز في ميزان المعاملات التجارية، فالدولة تقوم ببعض الإجراءات الحماية السوق المحلي أو دعم القدرة التنافسية لمنتجاتها الوطنية في الداخل والخارج عن طريق فرض رسوم جمركية على الواردات أو تطبيق نظام الحصص على الإستيراد أو تقلل حجم الواردات، وهذا ما يؤدي إلى تسوية العجز في حساب العمليات الجارية مما يؤدي إلى تسوية العجز في ميزان المدفوعات، ويمكن للدولة أن تلجأ إلى السياسات الغير مباشرة عن طريق دعم المنتجات الوطنية كتقديم إعانات للمصدرين أو تخفيض العملة الوطنية، الأمر الذي يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية لإنخفاض سعرها مقارنة بأسعار المنتجات الأجنبية، الأمر الذي يعود بالإيجاب نحو تحسين وضعية ميزان المدفوعات. **(فايح حسن خلف، 2004، صفحة 270)**

كما يمكن إستخدام الذهب والإحتياطات من النقد الأجنبي الموجود لدى الدولة إلى جانب هذا يمكن للدولة أن تتخذ إجراءات خارج الاقتصاد الوطني كاللجوء إلى الإقتراض الخارجي من المصادر المختلفة كصندوق النقد الدولي وغيره من الآليات المقرضة أو من الأسواق المالية الدولية. **(فايح حسن خلف، 2004، الصفحات 275-276)**

كما يمكن للدولة أن تقوم بعملية بيع أسهمها وسنداتها في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي، كذلك بيع جزء من الإحتياطي الذهبي للخارج، ويرى الإقتصاديون أن علاج الخلل

في ميزان المدفوعات ماهو إلا إجراءات خفض الإنفاق أو إجراءات لتحويل الإنفاق، بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان العمليات الجارية للدولة، فلابد من إتخاذ إجراءات خفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للإستيراد، أو بتحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات إتجاه السلع المنتجة محليا.

بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة فلابد من اتخاذ إجراءات خفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، أو بتحويل الأنفاق بعيدا عن الواردات وفي إتجاه السلع المنتجة محليا. أما العلاج الكلاسيكي يجمع الإجراءين معا فالتأثير في الاستثمار والخفض الموجه للاستهلاك يعتبر خفضا للإنفاق، في حين يميل انخفاض الأثمان إلى كونه تحولا من الواردات إلى السلع المحلية في الدولة التي تعاني من العجز، أما في الدولة التي تتمتع بفائض فإن الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الواردات التي هي في الواقع الأمر صادرات الدولة التي تعاني من العجز ، كذلك فإن خفض سعر الصرف بعد تغييرا في سياسة تحويل الاتفاق، لأنه يرفع أثمان الواردات في الدولة التي تعاني من العجز، ويخفض أثمان الصادرات المشترين في العالم الخارجي.

والتعريفة الجمركية هي أيضا سياسة لتحويل الإنفاق، ويبدو أن الدول تفضل سياسة تحويل الإنفاق على سياسة تخفيض الإنفاق رغم أنها تقاوم أكثر وسائل تحويل الإنفاق فعالية وهو تغير أسعار الصرف، إذ الواقع أن الجانب الانكماشي في سياسة خفض الإنفاق هو ما تعارضه الدول، إلى جانب التعريفات الجمركية، تجد أن سياسة خفض الإنفاق التي إستخدمتها الدول، يدخل فيها معظم حصص الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم الأثمان المنتجين المحليين المنافسين للواردات ...الخ.

ولكن سياسة تحول الإنفاق وحدها لا تحل المشكلة، فإذا كان لدى دولة ما عجز، بسبب خروج الأثمان عن الخط المحدد لها، فإن السياسات التي تؤدي إلى تحول الإنفاق من الواردات إلى السلع المطية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ووضع خطوط تصاعدية على الأثمان المحلية نتيجة الإنفاق، سموه مركز ميزان المدفوعات من جديد، وللحصول على فرص أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات فلابد على الأقل أن يصاحب سياسة تحول الإتفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية.

وجدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات، ولو أنه مؤقتا فحسب إلا أنه قد يكون تدخلا دائما، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الإختلال فضلا عن أنه قد يخفي مصادرة الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية. فالواقع أن تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات، وعلى الأخص الإتجاه التضخمي للإقتصاد القومي وإرتفاع الأثمان في الدخل بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وأخيرا نشير إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة الشوية بمعناها الحقيقي. **(زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، 1998، الصفحات 79-83)**

المطلب الثالث: خصائص ميزان مدفوعات الجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ماهو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الإستعمار دورا أساسيا في تكوينها، وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في ما يلي:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ماهو نتاج العلاقات الإقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما ياتي:

- **عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات. لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب، بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعل حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصديرها كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ماء تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه. تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية وإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات. وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات. أما الانخفاض المفاجئ

في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى إنخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج انخفاض عن حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعاتها.

- **إنخفاض معدل التبادل الدولي:** يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (أي Px/Pm).

ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- إختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ومن هنا يرى سمير أمين أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الإقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الإقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسني من خلاله إستغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لإختلال مستمر.

لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.
- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا. وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

- **ضعف القاعدة الإنتاجية:** تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الإقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها، كما سبق الإشارة إلى ذلك، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الإستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد. كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على صناعة خفيفة. وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المصرية، على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر. وهذا يعود إلى ضالة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة. **(جميلة الجوزي، 2012، الصفحات 229-230)**

المبحث الرابع: آثار الشراكة الأورومتوسطية على ميزان مدفوعات الجزائر

المطلب الأول: أثر الشراكة الأورومتوسطية على قطاع التجارة الخارجية

إن الهدف من عقد الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر هو إقامة منطقة تبادل حر الأمر الذي يترتب عنه إنعكاسات على قطاع التجارة الخارجية، وهنا يجب التفرقة بين الآثار على هيكل الصادرات والواردات.

أولا: الواردات

بمجرد الدخول إلى إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ بدأ الشروع في الإزالة التدريجية لبعض الرسوم الجمركية لواردات الجزائر والتي تخص المنتجات الصناعية وتحريرها بالكامل والواردة في المادة 09 الفقرة 01، وذلك إبتداء من 01 سبتمبر 2005 والذي مس أكثر من 53% من واردات الجزائر، وبالتالي فإن الأثر سيكون حتما في إتجاهين:

أولا: إرتفاع حجم الواردات الجزائرية المصدرة من الدول الأوروبية الشريكة (بسبب أن المنتجات المتأتية من دول أوروبا تفرض عليها رسوما جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى).

ثانيا: إرتفاع أسعار المنتوجات الغذائية المستوردة بسبب إنخفاض دعم الدول الأوروبية للفلاحين.

ثانيا: الصادرات

يحتل قطاع المحروقات حصة الأسد من مجموع صادرات الجزائر بنسبة تفوق 97% والتي لم تشملها عملية التحرير وبالتالي محدودية عملية التصدير وإقتصارها على بعض القطاعات والتي تخص الصادرات التي تتمتع بمرونة عالية داخل السوق الأوروبية والتي لها ميزة نسبية.

وعموما فإن الصادرات الجزائرية لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات بقية الدول المتوسطية نحو دول الإتحاد الأوروبي. **(فيصل بهلولي، 2012، الصفحات 116-117)**

المطلب الثاني: أثر الشراكة الأورومتوسطية على الإيرادات

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات يؤدي إلى تخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1.4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 22% من الناتج الإجمالي، واحتمال انخفاض مقابل في النفقات العمومية بسبب انخفاض

حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي (التي تتجاوز نسبة 60%).

ما يمكن تسجيله من خلال الجدول أسفله، أن التحصيلات الجمركية تحتل مكانة هامة في عائدات الدولة، حيث تسجل ارتفاعا محسوسا ومستمرا، بالرغم من التعديلات المتتالية التي عرفتها التعريفة الجمركية، ويرجع ذلك إلى أن واردات الجزائر لم تتوقف عن الإرتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018، هذا النمو الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية يفسر بالإنفتاح الكبير الذي شهدته السوق الوطنية أمام الأسواق العالمية. **(بعلي أحلام، بوزيدي خديجة، 2019/2018، صفحة 35)**

جدول 2. 2 يمثل: حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة (2005-2018)

الوحدة= مليون دولار

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة
2005	143.9	3082.8	4.6%
2006	114.8	3639.9	3.1%
2007	133.1	3687.9	3.6%
2008	153.2	5111.0	3.0%
2009	170.2	3676.0	4.6%
2010	181.9	4392.9	4.1%
2011	222.4	5790.1	3.8%
2012	338.2	6339.3	5.3%
2013	402.3	5940.9	6.8%
2014	369.2	5719.0	6.4%
2015	411.2	4552.5	9.03%
2016	389.4	5011.6	7.77%
2017	364.8	6047.9	6.03%
2018	397.4	6496.58	6.12%

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر 2005-2018

http://www.ons.dz ، تاريخ الزيارة: 2020/07/20 على الساعة: 15:30.
www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الزيارة: 2020/08/15 على الساعة: 23:30

المطلب الثالث: تطور أرصدة ميزان مدفوعات الجزائر بعد إتفاق الشراكة الأورومتوسطية

تميزت الفترة التي سبقت إتفاق الشراكة الأورومتوسطية بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي والتي رافقت إستمرار تراكم إحتياطات الصرف إثر إنتعاش سوق النفط في العالم، مما جعل الإقتصاد الوطني يكتسب نوع من القوة والتخلص من هشاشته أمام الصدمات والأزمات الخارجية إبتداءا من سنة 2002، حيث شهدت أرصدة ميزان المدفوعات تحسن مستمر، ومع بدء سريان إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أصبح من الضروري تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والذي اعتبر العنصر الوحيد الذي يسمح للإقتصاد الجزائري بالإستفادة من فرص إندماجه في المبادلات الدولية.

فيما يلي سنوضح تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2002-2018

جدول 2. 3 يمثل: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2002-2007

الوحدة= مليار دولار

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ميزان العمليات الجارية	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54
الميزان التجاري	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24
الصادرات	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59
محروقات	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61
أخرى	0.60	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98
الواردات	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35
صافي خدمات غير العوامل	-1.18	-1.35	-2.1	-2.27	-2.20	-4.09
دائن	1.30	1.57	1.85	2.51	2.58	2.84
مدين	-2.48	-2.92	-3.86	-4.78	-4.78	-6.93
صافي خدمات غير العوامل	-2.23	-2.70	-3.60	-5.08	-4.52	-1.82
دائن	0.68	0.76	0.99	1.43	2.42	3.82
مدين	-2.91	-3.46	-4.59	-6.51	-6.94	-5.64
مدفوعات الفوائد	-	-1.18	-1.29	-1.03	-0.76	-0.23
صافي التحويلات	1.07	1.75	2.46	2.06	1.61	2.22
ميزان حساب رأس المال	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99
الإستثمار المباشر (صافي)	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.37
رأس العام (صافي)	-1.32	-1.99	-2.23	-3.05	-11.89	-0.77
السحب	1.60	1.65	2.12	1.41	0.98	0.51
السداد	-2.92	-3.03	-4.35	-4.64	12.87	-1.28
قروض قصيرة الأمل والسهو والخطأ	-0.36	-	-	-	-	-
قروض قصيرة الأجل	-	-	-	-	0.06	-1.13
السهو والخطأ	-	-0.61	-0.26	-2.25	-1.08	-1.59
الميزان الكلي	3.65	6.86	8.99	-16.94	17.73	29.55
التمويل	-3.65	-7.47	-9.25	16.94	-17.73	-29.55
التغير في الإحتياطات الإجمالية	-3.39	-7.03	-8.88	-16.31	-17.73	-28.27
إعادة الشراء من الصندوق	-0.30	-0.44	-0.37	-0.63	0.00	0.00
التغيير في الإلتزامات الأخرى بنك الجزائر	0.00	-	-	-	-	-1.28
الإحتياطات من غير الذهب	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر على الأنترنت: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الزيارة، 2020/08/10، على الساعة: 20:45

نلاحظ من خلال الجدول التطور التدريجي للصادرات الجزائرية كما يقابلها زيادة في حجم الواردات، حيث نلاحظ زيادة كبيرة في سنة 2007 في حجم الواردات بعدما كانت 12.01 مليار دولار سنة 2002 أصبحت تفوق 26.35 مليار دولار سنة 2007، ويرجح هذا الإرتفاع إلى التفكك التدريجي للإيرادات الجمركية.

جدول 2. 4 يمثل: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2008-2010

الوحدة= مليار دولار

البيان	2008	2009	2010
ميزان العمليات الجارية	34.45	0.41	12.16
الميزان التجاري	40.60	7.78	18.2
الصادرات (فوب)	78.59	45.18	57.09
محروقات	77.19	44.41	56.12
أخرى	1.40	0.77	0.97
الواردات	-37.99	-37.4	-38.9
صافي خدمات غير العوامل	-7.59	8.69	-8.33
دائن	3.49	2.99	3.57
مدين	-11.08	-11.68	-11.9
صافي دخل العوامل	-1.34	-1.31	-0.36
دائن	5.13	4.74	4.60
مدين	-6.47	-6.05	-4.96
مدفوعات الفوائد	-0.19	-0.17	-0.11
صافي التحويلات	2.78	2.63	2.65
ميزان حساب رأس المال	2.54	3.45	3.42
الإستثمار المباشر (صافي)	2.33	2.54	3.47
رأس العام (صافي)	-0.43	1.30	0.44
السحب	0.84	2.19	0.55
السداد	-1.27	-0.89	-0.11
قروض قصيرة الأمل والسهو والخطأ	-	-	-
قروض قصيرة الأجل	-	-	-
السهو والخطأ	0.64	-0.39	-0.49
الميزان الكلي	36.99	3.86	15.58
التمويل	-36.99	-3.86	-15.58
التغير في الإحتياطات الإجمالية	-36.53	-2.28	15.25-0
إعادة الشراء من الصندوق	0.00	0.00	0.00
التغيير في الإلتزامات الأخرى بنك الجزائر	-0.46	0.09	-0.08
الإحتياطات من غير الذهب	143.10	147.22	162.22

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر على الأنترنت: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الزيارة، 2020/08/13، على الساعة: 22:45

جدول 2. 5 يمثل: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2011-2018

الوحدة= مليار دولار

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الميزان التجاري (1)	25.961	20.167	9.880	0.459	-18.083	-27.29	-14.41	-7.46
الصادرات (فوب)	72.888	71.736	64.867	60.129	34.566	-18.08	34.57	41.11
المحروقات	71.661	70.583	63.816	58.462	33.081	34.57	33.20	30.90
سلع أخرى	1.227	1.153	1.051	1.667	1.485	33.08	1.37	2.22
الواردات	+46.927	-51.569	-54.987	-59.670	-52.649	1.48	-48.98	-48.57
خدمات غير موزعة صافية (2)	-8.805	-7.006	-6.998	-8.141	-7.522	-52.65	-8.01	-8.17
أصول	3.745	3.822	3.778	3.555	3.482	-7.52	3.11	3.28
خصوم	-12.550	-10.828	-10.776	-11.696	-11.004	3.48	-11.13	-11.45
ربع رأس المال (الصافي) (3)	-2.039	-3.906	-4.521	-4.814	-4.435	-11.00	-2.59	-4.42
فوائد مستلمة	4.453	3.733	3.548	3.232	2.192	-4.45	-0.037	-0.021
فوائد متنوعة	-6.492	-7.639	-8.069	-8.046	-6.627	2.19	-4.819	-0.04
رصيد حساب جاري (1)+(2)+(3)+(4)	17.766	12.418	1.153	-9.277	-27.476	-0.12	-22.07	-16.70
حساب رأس المال	0.000	-0.009	0.000	-0.003	0.000	-6.52	0.001	0.001
إستثمارات صافية	2.045	1.541	1.961	1.525	-0.691	2.77	1.206	0.63
قروض ذات المدى الطويل صافية	-1.081	-0.587	-0.384	0.517	-0.459	-0.25	-0.066	0.15
الإعتمادات	0.067	0.266	0.165	0.748	0.001	0.00	-0.168	3.41
المدفوعات	-1.148	-0.853	-0.549	-0.231	-0.460	-0.69	-0.102	-3.26
ضبط قصير المدى مسلم صافي	1.411	-1.306	-2.597	1.357	1.089	-0.46	-0.807	-
رصيد ميزانية المدفوعات	20.141	12.057	0.133	-5.881	27.537	4.82	-21.762	-15.82
إحتياطات خامة	182.224	190.661	194.012	178.938	144.133	-5.28	97.332	102.17
في أشهر الإيرادات (سلع وخدمات)	36.765	36.667	35.402	30.088	27.172	0.00	191.414	21.47
سعر البرميل بالدولار	112.943	111.045	108.971	100.234	53.066	0.90	54.053	71.5

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر على الأنترنت: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الزيارة، 2020/08/18، على الساعة: 00:00

من الملاحظ أن رصيد رأس المال والعمليات المالية موجبا وهذا ما جاء على إثر تنامي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من إتجاهها التدريجي نحو الإرتفاع منذ سنة 2005 إلا أن مستواها يبقى ضعيفا وهذا نتيجة لعدم تنافسية الإقتصاد الوطني.

يؤكد تطور ميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2018 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداة الصادرات من المحروقات، وفي ظرف يتميز بإستمرار المنحى التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013.

بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 (حيث إنخفض سعر البرميل إلى 62.3 دولار للبرميل) والمتبوعة بقابلية إستمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية في 2011 (112.94 دولار للبرميل)، وفي 2012 (111.05 دولار للبرميل)، أما سنة 2011 نلاحظ أن الفائض بلغ 20.14 مليار دولار، لكنه إنخفض إلى 0.13 مليار دولار سنة 2013، كما سجللت سنة 2013 فائضا طفيفا في الميزان التجاري الخارجي بمتوسط سعر قدره 109.55 دولار، أما سنتي 2014-2015 فقد حقق عجزا 7.78 و 13.71 على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2018 فقد حقق الرصيد الجاري الخارجي عجزا بقيمة 7.46 مليار دولار، هذا الإنخفاض في عجز ميزان المدفوعات يرجع إلى إرتفاع في أسعار النفط حيث بلغ متوسط سعر البرميل 71.5 دولار مقابل 54.053 سنة 2017.

خلاصة الفصل الثاني

يوضح ميزان المدفوعات إلتزامات الدولة وحقوقها لدى الغير، وبالتالي تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي ونتيجة للإختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات التلقائية المدينة يحدث الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان عجزا أم فائض.

ويسمح هذا السجل بإعلام السلطات بالوضعية الإقتصادية الدولية ومنه إتخاذ كل التدابير والإجراءات والقرارات في ميادين السياسة النقدية، التجارية، المالية، بالإضافة إلى التأثير على السياسة الإقتصادية عن طريق المبادلات مع الدول وتحديد قدرة الجهاز الإنتاجي في تغطية إحتياجات الدولة من سلع وخدمات، وبالتالي تحديد كل تغير في الطلب المحلي على الواردات، والطلب الأجنبي على الصادرات.

الفصل التطبيقي

الدراسة القياسية لأثر الشراكة على ميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيد

بعدما قمنا بدراسة نظرية لكل من متغير الشراكة الأورومتوسطية ومتغير ميزان المدفوعات في الفصلين السابقين، سنحاول في هذا الفصل إعطاء صورة قياسية للأثر بين بعض المتغيرات المستقلة للشراكة وميزان المدفوعات الجزائري، وذلك إعتمادا على النظرية الإقتصادية القياسية وما تمليه من معايير في بناء نموذج إقتصادي، وسيتم معرفة إتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة بتطبيق مختلف الإختبارات الإحصائية والقياسية لبناء النماذج، وحتى يكون النموذج مقبولا من الناحية الإحصائية والإقتصادية والقياسية لابد من تتبع منهجية الإقتصاد القياسي، ومن أجل الإلمام بجميع هذه الجوانب تم تقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول الطريقة والأدوات

سنقوم بعرض الجانب النظري للأدوات القياسية المستعملة في بحثنا.

المطلب الأول الطريقة والمنهجية المتبعة

إن المنهجية هي الطريقة المؤدية الي نتيجة ما بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن علي سير العمل وتضبط عملياته حتي يصل الي نتيجة علمية.

فللوصول إلى النتائج وتحديد أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر الناتج المحلي الإجمالي والواردات، والتي تعتبر متغيرات مستقلة وأثرها على المتغير المستقل ميزان المدفوعات الذي يعتبر متغير تابع بالنسبة للمتغيرات المستقلة، إتبعنا طريقة القياس أو المنهجية القياسية باستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، حيث قمنا في البحث بإدخال البيانات والإحصائيات المستخدمة لكل المتغيرات المدروسة (إحصائيات كل متغير) في البرنامج الإحصائي Eviews−10، ومن ثم تحليلها ودراسة النتائج عن طريق عدة مراحل.

المطلب الثاني الأدوات المستخدمة في الدراسة

لقد تم استخدام عدة أدوات إحصائية في دراسة أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر الناتج المحلي الإجمالي والواردات على المتغير التابع ميزان المدفوعات.

1. نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

يعتبر نموذج الإنحدار الخطي المتعدد تعميما لنموذج الإنحدار الخطي البسيط، فكلمة بسيط تشير الي وجود متغير مستقل واحد في النموذج لذلك فإن كلمة متعدد تشير إلى وجود عدة متغيرات مستقلة في النموذج الصيغة الإجمالية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد بوجود (K) من المتغيرات المستقلة:

$(X_1, X_2, \dots\dots\dots, X_k)$ يتخذ الصيغة التالية:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 * X_{i1} + \beta_2 * X_{i2} + \dots\dots\dots\dots + \beta_k * X_{ik} + \varepsilon_i$$

$$Y_i = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_i x_{ij} + \varepsilon_i$$

$$i = 1,2, \dots\dots, n$$

حيث أن $(\beta_0, \beta_1, \beta_2 \dots \dots \dots \beta_k)$ تعبر عن معاملات الانحدار، ε_i يعبر عن الخطأ العشوائي للمشاهدة رقم i حيث أن $i = 1,2, \dots \dots ., n$ و n تمثل عدد المشاهدات، يكون لدينا n من المعادلات.

حيث أن:

Y : يمثل متجه المشاهدات التابعة وهو من درجة $(n \times 1)$ والعنصر i يمثل المشاهدة y_i.

X: تمثل مصفوفة المشاهدات المستقلة (التوضيحية) وهي من الدرجة $((1 + k) \times n)$ و الصف رقم i في هذه المصفوفة هو : $(1\ x_{i1}\ x_{i2}\ \cdots\ x_{ik})$.

B: يعبر عن متجه معاملات الانحدار وهو من الدرجة $((k + 1) \times 1)$.

U: يعبر عن متجه الأخطاء العشوائية وهو من الدرجة $(n \times 1)$ والعنصر رقم i هو الخطأ العشوائي ε_i.

2. تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

لتقدير $(\beta_0, \beta_1, \beta_2 \dots \dots \dots \beta_k)$ معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد نستخدم طريقة المربعات الصغرى OLS لما تتصف به من مواصفات تميزها عن الطرق الأخرى، حيث تمتاز بعدم تحيزها وأنها تمتلك أقل تباين ممكن، حيث تتصف بخاصية الـ (Best Linear Unbaised Estimate) .

لدينا $Y = XB + U$

طريقة الـ OLS تبحث عن تقدير $(\beta_0, \beta_1, \beta_2 \dots \dots \dots \beta_k)$ التي تجعل المعادلة التالية أقل ما يمكن:

$$U = Y - XB$$

وبتربيع الطرفين نحصل على:

$$Q = U'U = (Y - XB)'(Y - XB)$$

بعد النشر نحصل علي:

$$Q = U'U = Y'Y - 2B'X'Y + B'X'XB$$

ولإيجاد قيمة B التي تجعل U'U أقل ما يمكن يتم اخذ المشتقة بالنسبة لـ β_j ومساواتها للصفر أي:

$$\frac{\partial Q}{\partial B} = \begin{bmatrix} \frac{\partial Q}{\partial \beta_0} \\ \frac{\partial Q}{\partial \beta_1} \\ \vdots \\ \frac{\partial Q}{\partial \beta_k} \end{bmatrix} = -2X'Y + 2X'X\hat{\beta}$$

وعليه يمكن ان تبسط كما يلي:

$$X'X\hat{\beta} = X'Y$$

$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$$

حيث ان $\hat{\beta}$ تمثل متجه المقدرات بطريقة الـ OLS.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: النظريات الإقتصادية والتوقعات القبلية

قبل بناء نموذج الدراسة يجب طرح التوقعات المسبقة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال ماتم التطرق إليه في الجانب النظري لمتغيرات الدراسة ومختلف النظريات الإقتصادية والدراسات السابقة. وهنا سنحدد نوع العلاقة بين المتغيرات من خلال موقف النظرية الإقتصادية والموضح فيما يلي:

1. الواردات

من خلال الطرح النظري والدراسات السابقة للعلاقة بين الواردات وميزان المدفوعات من المتوقع أن تكون العلاقة سالبة أي كل نقص في الواردات سيقابله حتما زيادة في رصيد ميزان المدفوعات.

2. الإستثمار الأجنبي المباشر

من خلال الطرح النظري والدراسات السابقة للعلاقة بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين المتغيرين، أي كل زيادة في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يقابلها زيادة في رصيد ميزان المدفوعات.

3. الناتج المحلي الإجمالي

تشير النظرية الإقتصادية للعلاقة الموجبة بين متغير الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، فكل زيادة في المتغير الأول تقابلها زيادة في المتغير الثاني.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة

1. تقدير معادلة الإنحدار

جدول 3. 1 يمثل: تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى مخرجات برنامج EVIEWS-10

المتغيرات	المعاملات	الإحتمال
FDI	5.114	0.0082
PIG	0.502	0.0000
M	-1.757	0.0000
C	-9.546	0.0005
Prob(F-statistics)=0.000 $R^2 = 0.8698$ DW=1.953		

2. التقييم الإحصائي للنموذج

- **إختبار كفاءة نموذج الانحدار:**

(معامل التحديد R^2)

معامل التحديد R^2 هو مقياس احصائي يحدد كفاءة و دقة نموذج الانحدار وقيمته تتراوح بين الصفر والواحد وبتعبير اخر يبين نسبة التباين (تباين قيم المتغير المحدد) من قبل او من خلال المتغيرات المفسرة، حيث بلغت قيمته $R^2 = 0.8698$ مما يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 86.98 % من تغيرات المتغير التابع أي ان النموذج صالح و كفء للتقدير.

- **إختبار Fisher لصلاحية النموذج**

$$F^* = \frac{SCE/k-1}{SCR/N-k} = \frac{R^2/k-1}{1-R^2/N-k} = \frac{0.8698/3}{1-0.8698/29-4} = 55.67$$

$$F^* = 55.67 > F_{N-K}^{\alpha=5\%} = 2.991$$

قيمة فيشر المحسوبة اكبر من قيمة فيشر الجدولية، مما يدل علي صلاحية النموذج وان المعلمات المقدرة للمتغيرات معنوية عند درجة خمسة بالمائة

- **اختبار معنوية المعلمات (اختبار ستيودنت)**

يمكن توضيح نتائج اختبار ستيودنت من خلال المقارنة بين القيم المحسوبة والقيم الجدولية وأدنى مستوى معنوية وهذا عند مستوى 5 بالمائة.

جدول 2.3 يمثل: نتائج المقارنة بين قيم T الجدولية والمحسوبة

المقدرات	المعاملات	القيمة المحسوبة T_c	القيمة الجدولية T_t	قيمة P−value
الثابت C	β_0	−3.986500	2.06	0.0005
FDI	β_1	2.872961	2.06	0.0082
PIG	β_2	7.096914	2.06	0.0000
M	β_3	−9.288673	2.06	0.0000

من خلال الجدول نجد ان القيمة الجدولية لإختبار ستيودنت المستخرجة من الجدول عند درجة حرية تساوي 29−4=26

$$T_t^{\alpha=0.05} = 2.06$$

وبمقارنتها بالقيم المحسوبة نجد ان كل القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، مما يعني وجود معنوية إحصائية للمتغيرات المفسرة، مما يعني ان كل من الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي والواردات تؤثر في المتغير التابع أي ميزان المدفوعات.

- **إختبار الارتباط الذاتي للاخطاء اختبار ديربن واتسون (DW)**

ينص إختبار ديربن واتسون على وجود فرضيتين:

فرضية العدم: تنص علي انعدام الارتباط الذاتي $H_0: \rho = 0$

الفرض البديل: تنص علي وجود الارتباط الذاتي $H_1: \rho \neq 0$

من خلال النموذج نجد أن DW=1.953

حيث ان القيمة المحسوبة لاختبار ديربن واتسون تأخذ قيمتها بين 0 و4 من النموذج ومنه نجد ان القيمة الجدولية تساوي

$$d_1 = 1.20 \qquad d_2 = 1.65$$

$$d_2 \leq DW = 1.6 \leq 4 - d_2$$

وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص علي انعدام الارتباط الذاتي.

المطلب الثالث: جودة النموذج

من أجل دراسة جودة النموذج نجري الإختبارات التشخيصية التالية:

جدول 3. 3 يمثل: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم H_0: لاتوجد مشكلة ارتباط ذاتي بين تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	0.1906	Prob F(2,35)	0.8277
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test White			
فرضية العدم H_0: ثبات التباين			
F-statistique	1.306	Prob F(2,42)	0.2966
اختبار Ljung-Gox			
فرضية العدم H_0 : معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر			
Q-Stat	Q-stat=15.577	Prob	0.211
اختبار التوزيع الطبيعي Normality test			
فرضية العدم H_0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي			
Jarque-Bera	2.665	Prob	0.2637

- يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن إحتمالية فيشر تساوي0.8277 وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- يشير اختبار عدم ثبات التباين بان احتمالية فيشر تساوي 0.2966 وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- يشير اختبار Ljung-Gox بان احتمالية Q-stat تساوي 0.211 وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم العدم القائلة بان معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر.
- يبين اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بان الفرضية محققة ودلالة ذلك ان القيمة الاحتمالية تساوي 0.2637 وهي أكبر من مستوي المعنوية 5 % .

المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي لمعادلة النموذج

1. التحليل الإقتصادي لمعادلة النموذج

معادلة الانحدار باستخدام المربعات الصغرى تكتب من الشكل التالي:

$$BP = -9.54 + 5.114 * FDI + 0.5026 * PIG - 1.75 * M$$

من خلال تقييم النموذج المدروس اقتصاديا واحصائيا وتشخيصه وتحليل النتائج التي كانت كلها إيجابية حيث ان المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الاجمالي إضافة الى الواردات تفسر 86.96% من تغيرات المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات، حيث نستنتج ان النموذج محل الدراسة مقبول لتفسير حالة ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1990-2018 ودلك بناء علي النتائج التالية:

- **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات**

ان الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يلعب دورا جوهريا في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد الجزائر، ومن ثم على ميزان المدفوعات، من خلال زيادة قدرة هذه الاستثمارات على الوصول إلى الأسواق العالمية من حيث زيادة قوتها التصديرية، وغزو أسواق عالمية جديدة وبالتالي تحقيق فائض او تقليل العجز في الميزان التجاري، حيث نجد من خلال النموذج القياسي ان إشارة معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) موجبة، أي ان العلاقة طردية حيث نجد ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة أي واحد مليار دولار يقابله زيادة رصيد ميزان المدفوعات بـ 5.114 دولار.

- **تأثير الناتج المحلي الاجمالي على ميزان المدفوعات**

ان الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة من خلال فترة زمنية محددة، حيث نجد من خلال النموذج القياسي أن إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي (PIG) موجبة، أي ان العلاقة طردية حيث نجد ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة أي واحد مليار دولار يقابله زيادة رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.5026 دولار.

- **تأثير الواردات على ميزان المدفوعات**

نجد من خلال النموذج القياسي ان إشارة معلمة الواردات (M) سالبة أي ان العلاقة عكسية حيث نجد ان زيادة الواردات بوحدة واحدة أي واحد مليار دولار يقابله عجز في رصيد ميزان المدفوعات بـ 1.75 دولار.

شكلت واردات الجزائر المتأتية من أوروبا نسبة 57% من مجموع واردات الجزائر الكلية، وذلك راجع للتميز النسبي للسلع الأوروبية عن باقي سلع العالم الخارجي.

إن فرض القيود الجمركية على السلع والخدمات وكذا المنتجات المستوردة من الإتحاد الأوروبي من شأنه أن يخفض الواردات الجزائرية، وبالتالي تحويل الطلب إلى المنتجات المحلية البديلة، وهذا التحول يحد من إستنزاف رصيد العملات الأجنبية، وبالتالي فإن إنشاء منطقة تبادل حر في الوقت الراهن هو عبارة عن قتل للإقتصاد الجزائري، ذلك أن المنشآت المحلية غير قادرة على المنافسة سواء في الأسواق العالمية أو الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية الأوروبية في ظل إعتماد الإقتصاد الجزائري على منتج واحد ووحيد في عملية التصدير.

خلاصة الفصل التطبيقي

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها تمكنا من بناء نموذج قياسي يعكس أهم المتغيرات الإقتصادية التي من خلالها تؤثر الشراكة الأورومتوسطية على ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 1990-2018، حيث إتبعنا منهجية الإقتصاد القياسي وفقا للمراحل التالية:

- توضيح الأدوات المستعملة والطريقة المتبعة.
- دراسة الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بطريقة المربعات الصغرى إعتمادا على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

وأخيرا إختبار صلاحية نموذج الدراسة ثم عرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلنا إليها.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لقد تطرقنا من خلال هذا البحث إلى دراسة أثر الشراكة الأورومتوسطية على ميزان مدفوعات الجزائر، فقمنا بسرد تاريخي للعلاقات الأورومتوسطية وتطورها، ثم حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية لميزان المدفوعات، ثم تطرقنا لبعض المتغيرات المؤثرة في ميزان المدفوعات، وأخيرا قمنا بربط هذه المتغيرات بدراسة قياسية لإظهار العلاقة بين الشراكة الأورومتوسطية والخلل الذي يطرأ على ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك بدراسة الأثر بين ميزان المدفوعات والواردات، الناتج المحلي الإجمالي، والإستثمار الأجنبي المباشر.

إختبار الفرضيات

- شمل إتفاق الشراكة الأورومتوسطية العديد من المواضيع السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية والبيئية، وعمدت دول الإتحاد الأوروبي إلى مناقشة هذه المواضيع لتوثيق التعاون بشكل أكبر بما يسهل فعالية المشاركة أكثر، لاسيما في المجال التجاري والإستثماري، من خلال إعتماد أساليب تحرر حركة السلع ورؤوس الأموال وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- إن الحديث عن موضوع الشراكة وهي الفكرة الرئيسية من مؤتمر برشلونة، هي حديث عن طرفين غير متكافئين من كافة النواحي الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وغيرها من جوانب الحياة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- من خلال الجدول رقم 6.1 الذي يوضح حصة نسب الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة، نلاحظ أن الجزائر قد خسرت إيرادات هامة منذ دخولها في إتفاقية الشراكة، هذه الخسارة لا يقابلها مكاسب أخرى مما انعكس سلبا على رصيد ميزان المدفوعات مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي القائم والمتعلق بالأثر بين متغير الشراكة الأورومتوسطية وميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2018، ويمكن حصر أهم النتائج التي تم الوصول إليها فيما يلي:

- دخول الجزائر في شراكة مع الإتحاد الإوروبي يكسبها بعض مزايا الإقتصادية والإجتماعية.
- التفكيك الجمركي للواردات الجزائرية سيكبد الجزائر خسارة كبيرة للإيرادات الجمركية.
- دخول الجزائر في منطقة التبادل الحر يعتبر غير متكافئ من ناحية المكاسب بسبب عدم قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة أمام المنتجات الأوروبية.

- إن الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لم تكن خيارا إستراتيجيا، وإنما رد فعل للتحولات الإقتصادية التي يشهدها العالم.
- إن اتفاق الشراكة يكرس فعلا التبعية التجارية للاتحاد الأوروبي، حيث قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ كانت الجزائر سوقا للسلع والمنتوجات الاوروبية بنسبة تتجاوز 50% من واردات الجزائر، وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ تواصل هذا النهج في ابقاء الجزائر محرد سوق استهلاكي، في حين تبقى القيمة المضافة من هذا الإتفاق ألا وهي تعزيز الاستثمارات الأوروبية المنتجة الغائب الأكبر، وبالتالي فعملية تمديد الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية أمر أكثر من ضروري.
- لم يكن لدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الأثر الكبير الذي توقعه معظم مع من عارض فكرة إقامة الشراكة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها تأجيل التفكيك الجمركي من جهة وإرتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات.
- العلة الهولندية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري وإعتماد الإقتصاد الجزائري على المحروقات يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للنفط، إلا أن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات مرتبط بإنخفاض أو إرتفاع أسعار المحروقات.
- توجد علاقة وأثر سالب بين الواردات و ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- توجد علاقة وأثر موجب بين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- توجد علاقة وأثر موجب بين الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- توجد علاقة وأثر بين الشراكة الأورومتوسطية وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

الإقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إرتأينا تقديم بعض الإقتراحات التي نراها مناسبة:

- الإهتمام بالقطاعات المنتجة كقطاع الصناعة والزراعة من أجل النهوض بالمنتجات المحلية وإمكانية دخولها المنافسة في الأسواق العالمية.
- الإستفادة من خبرات وتجارب دول الإتحاد الأوروبي في تحسين رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.
- تنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وتشجيع الإستثمار في القطاعات المنتجة.

- تأجيل عملية التفكيك الجمركي إلى حين تمكن المنتجات الجزائرية من مجابهة المنافسة أمام المنتجات الأوروبية.
- تقديم حوافز للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة سياسية وإقتصادية وقانونية مناسبة.

آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذا البحث معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة، وبناء على المعطيات والمعلومات والتي تمكنا الحصول عليها، وبالتالي لا يمكن إعتبار هذه الدراسة أنها قد أحاطت كل جوانب الموضوع وكل أبعاده، حيث تدفعنا النتائج إلى البحث مستقبلا في تساءلات جديدة لها علاقة بالموضوع من بينها:

- فكرة تشكيل تكتل عربي بمقابل التكتل الأوروبي.
- إلى أي مدى كانت الجزائر موفقة في تعديل رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية.
- أثر برامج التمويل والدعم الأوروبي لتأهيل المؤسسات الجزائرية.
- إستشراف للإقتصاد الجزائري بعد إقامة منطقة تبادل حر سنة 2022.

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع باللغة العربية

أ. المؤلفات

1. إبراهيم محمود الشافعي محمد. (2005). التكتلات الإقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي. القاهرة: دار النهضة العربية.
2. أبو قحف عبد السلام. (2003). السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية. الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة.
3. أسامة المجذوب. (1999). العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
4. إكرام عبد الرحيم. (2002). التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي.
5. بسام الحجازي. (2003). العلاقات الإقتصادية الدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
6. جمال الدين عويسات. (2003). العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية. الجزائر: دار هومة.
7. حسين عمر. (1998). التكامل الإقتصادي أنسودة العالم المعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي.
8. رعد حسن الصرن. (2001). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي. سوريا: دار الرضا للنشر، الجزء الثاني.
9. زينب حسين عوض الله. (1998). الإقتصاد الدولي. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
10. زينب حسين عوض الله. (1998). الإقتصاد الدولي. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
11. سامي عفيفي حاتم. (1995). دراسات في الإقتصاد الدولي. بيروت: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع.
12. سميح مسعود برقاوي. (1988). المشروعات العربية المشتركة. بيروت: مركز دراسات الوحدة.
13. سمير صارم. (2001). أوروبا من الحوار إلى الشراكة. لبنان: دار الفكر.
14. سمير فخري نعمة. (2011). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات. عمان، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
15. السيد محمد أحمد السريتي. (2009). التجارة الخارجية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
16. عبد القادر رزيق المخادمي. (2009). التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

17. عبد الكريم شنجار العيساوي. (2004). التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

18. عبد المطلب عبد الحميد. (2006). إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

19. علي حافظ منصور. (1990). إقتصاديات التجارة الدولية. سوريا: مكتبة نهضة الشرق.

20. فايح حسن خلف. (2004). التمويل الدولي. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

21. فتح الله ولعلو. (1982). الإقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية. الدار البيضاء، المغرب: دار الحداثة للنشر والتوزيع.

22. محسن البدوي. (2011). مراحل وتحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة. لبنان: منشورات الحبلي الحقوقية.

23. محمد العربي ساكر. (2003). محاضرات في الإقتصاد الكمي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

24. محمد رفيق عبد المجيد. (2013). العولمة والتكتلات الإقتصادية (إشكالية التناقض أو للتظافر في القرن الحادي والعشرين). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

25. هناء عبيد. (2002). السياسة الأوروبية إتجاه الشرق الأوسط. مصر: مطابع الأهرام.

26. وليد عيدي عبد النبي. (2014). ميزان المدفوعات بوصفه أداة للتحليل الإقتصادي. بغداد: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

ب. مقالات

27. أمينة الصديق. (2016). الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، جامعة مستغانم.

28. زايد مراد. (2006). إنعكاسات التفكيك الجمركي على الإقتصاد الوطني في ظل إتفاق الشراكة الأوروجزائرية. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 15.

29. فيصل بهلولي. (11, 2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. مجلة العلوم الإنسانية.

30. كربالي بغداد. (2005). نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08.

31. محمد لحسن علاوي، و كريم بوروشة. (2016). تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للإندماج في الإقتصاد العالمي. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 4.

ج. الرسائل الجامعية

- **أطروحة دكتوراه**

32. إلياس عقال. (2016). تقييم الدول التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2014)، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- **مذكرات الماجستير والماستر**

33. إبراهيم بوجلخة، (2013/2012)، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعامل الجزائري الأوروبي على ضوء الشراكة الأوروجزائرية لدراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة

34. بعلي أحلام، بوزيدي خديجة. (2019/2018). الشراكة الأوروجزائرية وبعض آثارها على الإقتصاد الوطني، شهادة الماستر، تخصص إقتصاد دولي. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

35. بوزكري جمال. (2013). الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، مذكرة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي. كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، وهران: جامعة محمد بن أحمد.

36. خالد أحميمة. (2013/2012). أزمة الديون السيادية الأوروبية وإنعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005–2011)، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص دولي. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

37. سمية مساهل. (2014). دور التكامل الإقليمي والشراكة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي)، مذكرة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم

التسيير تخصص إدارة الأعمال. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

38. عبد الجليل هجيرة. (2012). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، تخصص مالية دولية. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

39. مروش يوسف. (2013/2012). إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

40. هويدي عبد الجليل. (2013/2012). إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

41. يوسف عبد الباقي. (2001). دور سعر الصرف في تغديل ميزان المدفوعات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 1.

ح. المنتديات والملتقيات

42. المنتدى النقابي الأورومتوسطي. (2003). الشراكة الأورومتوسطية وبعدها الإجتماعي.

43. جميلة الجوزي. (11, 2012). ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

44. عبد الرحمان يسري وآخرون. (2005). الإقتصاد الدولي. قسم الإقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر: جامعة الإسكندرية.

45. الطاهر هارون، عادل بلجبل، (13-14 نوفمبر 2006) المساعدات المالية في إطار برنامج PHARE, MEDA لماذا الإختلاف؟ الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إنفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

46. مولدي سليم، (13 ماي 2013) الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم، الجزائر.

خ. المواقع الإلكترونية

47. اللجنة الأوروبية، **تقارير حول برامج الدعم الأوروبي للجزائر**، رابط الموقع:
http://www.delaza-ces.eu.int/fr/ualgerie/accordd'association.html
تاريخ الزيارة 2020/04/20، على الساعة: 23:50

48. الديوان الوطني للإحصائيات، **تقارير حول الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة**، رابط الموقع، http://www.ons.dz، تاريخ الزيارة: 2020/07/20 على الساعة: 15:30.

49. بنك الجزائر، **تقرير حول وضعية ميزان مدفوعات الجزائر**، رابط الموقع: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الزيارة، 2020/08/18، على الساعة: 00:00

II. المراجع باللغة الأجنبية

50. Bruno Ponson, & Nguyen Van chan. (1999). Partenariat d'entreprise et mondialisation. Paris: Karthala.

51. Marie Françoise. (1999). Le partenariat de l'union-Européenne avec les pays tiers. Bruxelles: Conflis et convergences bruylant.

52. Union Européenne. (Février, Mars 2001). Délégation de la commission européenne en algérie.

53. Union Eurppéen. (2005). Maghreb, 25 ans de coopération (1976-2001). Maroc: La délégation de la commion européenne.

54. FMI manuel de la balance de paiement.

الملاحـــق

ملحق 1 يمثل: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

Dependent Variable: BP
Method: Least Squares
Date: 05/24/20 Time: 11:15
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	5.114123	1.780088	2.872961	0.0082
PIG	0.502686	0.070832	7.096914	0.0000
M	-1.757376	0.189196	-9.288673	0.0000
C	-9.546906	2.394809	-3.986500	0.0005

R-squared	0.869888	Mean dependent var	3.129655
Adjusted R-squared	0.854275	S.D. dependent var	13.92780
S.E. of regression	5.316794	Akaike info criterion	6.307060
Sum squared resid	706.7076	Schwarz criterion	6.495653
Log likelihood	-87.45237	Hannan-Quinn criter.	6.366125
F-statistic	55.71415	Durbin-Watson stat	1.953721
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق 2 يمثل إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء (LM test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.190637	Prob. F(2,23)	0.8277
Obs*R-squared	0.472899	Prob. Chi-Square(2)	0.7894

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/24/20 Time: 12:24
Sample: 1990 2018
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	1.379392	3.274418	0.421263	0.6775
PIG	-0.020406	0.088228	-0.231288	0.8191
M	0.019339	0.209073	0.092497	0.9271
C	0.235026	2.574693	0.091283	0.9281
RESID(-1)	-0.147695	0.360367	-0.409846	0.6857
RESID(-2)	-0.167392	0.276128	-0.606211	0.5503

R-squared	0.016307	Mean dependent var	3.31E-15
Adjusted R-squared	-0.197539	S.D. dependent var	5.023899
S.E. of regression	5.497760	Akaike info criterion	6.428550
Sum squared resid	695.1834	Schwarz criterion	6.711439
Log likelihood	-87.21398	Hannan-Quinn criter.	6.517147
F-statistic	0.076255	Durbin-Watson stat	1.972304
Prob(F-statistic)	0.995269		

ملحق 3 يمثل: اختبار تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.306573	Prob. F(9,19)	0.2966
Obs*R-squared	11.08664	Prob. Chi-Square(9)	0.2698
Scaled explained SS	10.90398	Prob. Chi-Square(9)	0.2823

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/24/20 Time: 12:29
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.88552	60.82596	-0.178962	0.8599
FDI^2	0.907912	17.42237	0.052112	0.9590
FDI*PIG	0.955274	1.184424	0.806530	0.4299
FDI*M	-2.357175	2.885177	-0.816995	0.4241
FDI	-26.84043	44.88755	-0.597948	0.5569
PIG^2	-0.012014	0.038778	-0.309799	0.7601
PIG*M	0.017503	0.208624	0.083896	0.9340
PIG	2.293167	2.913204	0.787163	0.4409
M^2	0.113444	0.322069	0.352234	0.7285
M	-9.434324	10.11005	-0.933163	0.3624

R-squared	0.382298	Mean dependent var	24.36923
Adjusted R-squared	0.089702	S.D. dependent var	40.34849
S.E. of regression	38.49631	Akaike info criterion	10.40580
Sum squared resid	28157.35	Schwarz criterion	10.87728
Log likelihood	-140.8841	Hannan-Quinn criter.	10.55346
F-statistic	1.306573	Durbin-Watson stat	1.478724
Prob(F-statistic)	0.296640		

ملحق 4 يمثل إختبار Ljung-Gox

Date: 05/24/20 Time: 12:32
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

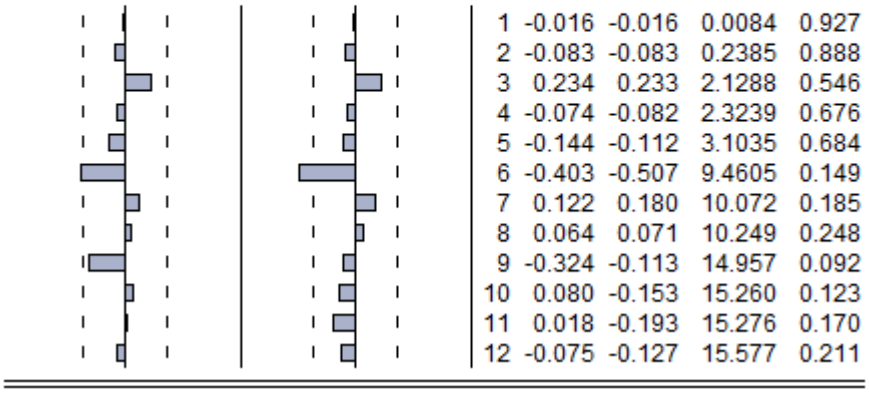

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.016	-0.016	0.0084	0.927
		2	-0.083	-0.083	0.2385	0.888
		3	0.234	0.233	2.1288	0.546
		4	-0.074	-0.082	2.3239	0.676
		5	-0.144	-0.112	3.1035	0.684
		6	-0.403	-0.507	9.4605	0.149
		7	0.122	0.180	10.072	0.185
		8	0.064	0.071	10.249	0.248
		9	-0.324	-0.113	14.957	0.092
		10	0.080	-0.153	15.260	0.123
		11	0.018	-0.193	15.276	0.170
		12	-0.075	-0.127	15.577	0.211

ملحق 5 يمثل: إختبار التوزيع الطبيعي Normality test

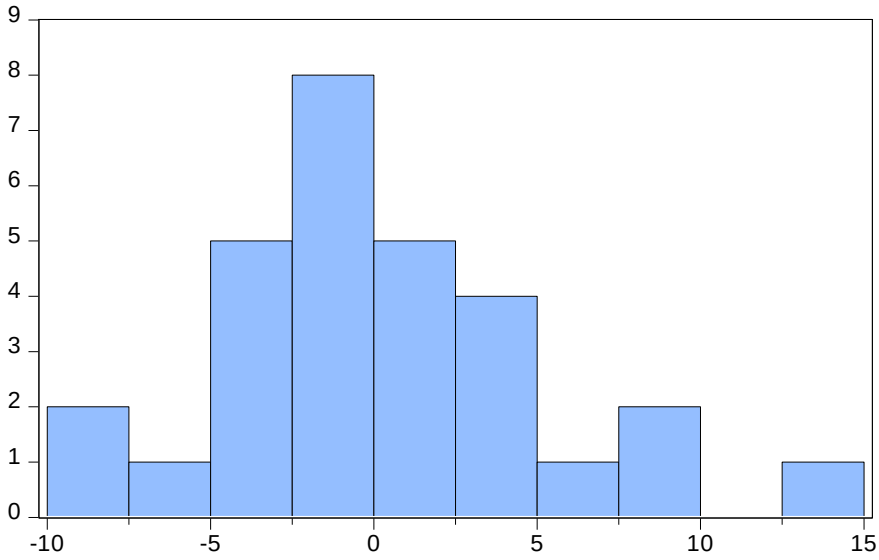

Series: Residuals
Sample 1990 2018
Observations 29

Mean	3.31e-15
Median	-0.137379
Maximum	13.84612
Minimum	-8.982123
Std. Dev.	5.023899
Skewness	0.668538
Kurtosis	3.646861
Jarque-Bera	2.665826
Probability	0.263708

ملحق 6 يمثل: جدول المعطيات مقدرة بمليار دولار

FDI	PIG	M	BP	السنة
0.0003	62.05	9.77	−0.24	1990
0.0116	45.72	7.77	0.51	1991
0.0300	48	8.3	0.23	1992
0.0000	49.95	7.99	−0.01	1993
0.0000	42.54	9.15	−4.38	1994
0.0000	41.76	10.1	−6.33	1995
0.2700	46.94	9.09	−2.09	1996
0.2600	48.18	8.1	1.16	1997
0.6066	48.19	8.6	−1.74	1998
0.2916	48.64	8.9	−2.38	1999
0.2801	54.79	9.3	7.57	2000
1.1131	54.74	9.5	6.19	2001
1.0650	56.76	11.9	3.66	2002
0.6379	67.87	12.38	7.47	2003
0.8819	85.32	17.95	9.25	2004
1.1560	103.2	19.86	16.94	2005
1.8410	117	20.68	17.73	2006
1.6867	135	26.39	29.55	2007
2.6386	171	37.99	36.99	2008
2.7469	137.2	37.4	3.85	2009
2.3004	161.2	38.8	15.58	2010
2.5712	200	46.92	20.14	2011
1.5004	209.1	50.37	12.3	2012
1.6919	209.8	54.99	0.13	2013
1.5022	213.8	58.33	−5.88	2014
−0.5378	166	60.621	−27.54	2015
1.6383	160	56.097	−26.03	2016
1.2010	167.4	55.604	−14.412	2017
1.5063	173.8	56.195	−7.458	2018